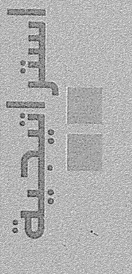
عبد الفتاح الرشدان

العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اهداءات ٢٠٠٣

اتحاد كتاب و أدباء الإمارات

دولة الإمارات العربية

العرب والجماعة الأوروبية

في عالم متغير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

العرب والجماعة الأوروبيّة

في عالمٍ متغيّر

عبد الفتّاح الرّشدان

العدد -12-

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712

فاكس : 769944 - 9712

e-mail: root@ecssr.edu

www.ecssr.ac.ae

المحتـــويــات

الصفحة

مقدمــة

بات موضوع العلاقات بين الدول والأقاليم والحضارات، يحظى بأهمية خاصة في عالم اليوم، الذي يعيش التطور التقني وثورة الاتصال والمعلومات التي أدَّت إلى توثيق عُرى الروابط، وزيادة التأثير المتبادل بين أنحائه بصورة غير مسبوقة؛ عالم الاعتماد المتبادل؛ عالم يفيض بالمشكلات والأخطار التي يتعرض لها؛ مثل تلوث البيئة، والهجرة، وخطر الفناء بالإشعاع النووي والأسلحة الفتاكة وغيرها.

ومن الطبيعي أن يستأثر بحث هذه القضايا والأخطار باهتمام دول العالم، لا سيما الدول العربية التي تسعى إلى تنظيم علاقاتها الدولية بالعالم وبقواه المؤثرة والفاعلة. وفي هذا السياق، تعطي الدول العربية أهمية كبيرة لأوربا من أجل مواجهة هذه التحديات، في الوقت الذي تستشعر فيه أوربا أهمية العالم العربي بالنسبة إليها، وتتطلع إلى صيغة تعاون عربي-أوربي بهدف التقريب بين المنطقتين، وهو تعاون تمليه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك، ويفرضه تكامل المصالح وترابطها.

وقد قطعت الجماعة الأوربية شوطاً بعيداً لإيجاد السوق الأوربية الموحَّدة بتوقيع معاهدة "ماستريخت" للاتحاد الأوربي، التي أبرمت بين دول الجماعة في شباط/ فبراير 1992، ووضعت موضع التنفيذ في مطلع عام 1993، برفع الحواجز الجمركية بين دول الجماعة الأوربية التي أصبح عدد أعضائها اثني عشر عضواً، معلنة بذلك بدء مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة؛ حيث إن هذه الوحدة تقيم حواراً نشطاً داخل

الجماعة وخارجها، لما سوف يكون لها من آثار على المجتمع الدولي في الحاضر والمستقبل، وتوفر في الوقت نفسه مناخاً سياسياً يدفع إلى العمل والاستجابة للتحديات التي تحملها هذه الوحدة الأوربية؛ ذلك أن للمناخ السياسي باستمرار أثراً بارزاً في العلاقات الدولية.

ولا شك في أن ولادة هذه الوحدة قد جاءت في ظل تقلبات عالمية متسارعة يشهدها النظام العالمي منذ منتصف العقد الثامن؛ وبالرغم من أن بعض الدراسات والتحليلات[1] لم يتوقع اكتمال وحدة الجماعة الأوربية في الوقت المحدد لذلك، فقد جاء هذا الحدث البارز ليكون مفاجأة، كغيره من الأحداث التي حصلت في الفترة الأخيرة، ابتداء من انهيار الكتلة الاشتراكية وسقوط جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه نهائياً عام 1991، مروراً بالوحدة بين الألمانيتين التي تمت بسرعة فائقة، وصولاً إلى التوقيع على معاهدة "ماستريخت" التي جاءت ثمرة لمفاوضات طويلة وصعبة منذ ولادة الجماعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community (EEC) في روما بتاريخ 25 آذار/ مارس 1975.

لقد أبرزت الأحداث المتلاحقة التي شهدها العالم، ولا سيما انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؛ وبدا النظام العالمي أحادي القطبية، في جانبه الاستراتيجي على الأقل، من خلال استخدام الولايات المتحدة قوتها العسكرية وسيطرتها على إدارة حرب الخليج الثانية - بل قيادتها لهذه الحرب - وحشد جميع القوى لمساندة موقفها؛ ثم ظهر ذلك واضحاً في التوجه

الأمريكي نحو تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي عن طريق المفاوضات السياسية، بالأسلوب الذي ارتأته الولايات المتحدة الأمريكية وخططت له؛ إذ استجابت جميع الدول المعنية بهذا الصراع للتوجه الأمريكي؛ وعقد على أساس ذلك مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 تحت رعاية أمريكية - سوفيتية مشتركة في بادئ الأمر، ومن ثم انفراد أمريكا بإدارة مراحل التسوية بعد زوال الاتحاد السوفيتي؛ وتراجع الاتحاد الروسي عن شغل موقع الاتحاد السوفيتي السابق، مما يدفع للقول إن معظم الأزمات الإقليمية قد تأثرت بمعطيات ما بعد الحرب الباردة؛ وبعبارة أخرى فإن النظام العالمي وطبيعة توزيع القوة فيه سوف يؤثران في النظم المتفرعة عن هذا النظام، وفي المشكلات الموجودة فيها؛ ويعزز التقدم التقني، وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، ارتباط المتغيرات والأحداث العالمية فيما بينها؛ مما جعل العالم وكأنه قرية صغيرة تتفاعل فيها الأحداث والتطورات على نحو لم تعرفه الإنسانية من قبل[2].

إن نجاح الجماعة الأوربية في تحقيق وحدتها سيجعل منها قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية منافسة للقوة الأمريكية واليابانية، بعد أن كانت أوربا الغربية تعد قوة ثانوية في دائرة السياسات الدولية، منذ تشكيل كيان الجماعة عام 1958 . وسوف يترتب على ذلك انعكاسات ونتائج كبرى على العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي ونمط توزيع القوة الدولية. إن ظهور هذا التعدد في الأقطاب الاقتصادية سوف يُعطي الجماعة الأوربية قدرة أكبر على القيام بدور متميز في السياسة الدولية والنظام العالمي، مما سيكون له تأثيرات بالغة على النظم الإقليمية الأخرى، وخاصة النظام الإقليمي العربي، الذي يُعد من أكثر أقاليم العالم حساسية

نحو المتغيرات العالمية[3]. ومما يعزز ذلك ارتباط أوربا بالعالم العربي، من خلال حلقات متصلة من التفاعلات المختلفة والمتأرجحة عبر التاريخ الممتد، ما بين أخذ وعطاء، واستغلال واستعمار، وتعاون وعداء، واستقلال وتبعية[4].

ويمكن أن نحدد ثلاثة عناصر تبيِّن تشابك العلاقات العربية - الأوربية، وتبرز أهمية وحدة الجماعة الأوربية بالنسبة إلى العالم العربي، وهي[5]:

1. النفوذ التقليدي لأوربا في دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وشرقه، وهناك صلة تاريخية تربط بين أوربا والعالم العربي. والعلاقات الأوربية قديمة قدم البحر المتوسط؛ إذ كانت أوربا رمز الخطر العسكري والنفوذ الاستعماري أحياناً، وكانت رمز الحضارة الحديثة التي تعرَّف العرب من خلالها على الأشكال الجديدة للنُظم السياسية والاجتماعية والثقافية.

2. الروابط الاقتصادية، حيث تمثِّل أوربا أهمية متميزة بالنسبة إلى العالم العربي، باعتبارها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول منذ عام 1975؛ وذلك بفضل ما تحتويه المنطقة العربية من موارد أولية حيوية، وبسبب الاستثمارات والتجارة وانتقال العمال؛ ومن هنا فإن العالم العربي يُعد بوابة أوربا نحو دول الجنوب.

3. وأخيراً العنصر الجيو - استراتيجي الذي يتمثل بالقرب والجوار الجغرافي، وحركة الأفراد والأفكار بين المنطقتين، حيث يقع العالم العربي على الجناح الجنوبي لأوربا.

وفي ظل هذه المعطيات وما يشهده العالم من تحولات عميقة تتعلق بتوازن القوى وبسلوك أطرافه المختلفة، فإن الجماعة الأوربية وعلاقتها مع العالم العربي لا تحدث في فراغ أو بمعزل عن هذه التحولات، حيث إننا أمام عالم جديد، ونظام عالمي جديد، وتحالفات جديدة، وجميع الأطراف تتحرك في إطار رؤية مستقبلية للبحث عن موقع لها على المسرح الدولي، ولا شك في أن تطور الوضع الأوربي في النظام العالمي سوف ينعكس على سياساتها تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تشهد عملية إعادة بناء؛ مما يخلق فرصة أو تحدياً للجماعة الأوربية للمشاركة بفاعلية في هذه العملية، حتى تجد موطئ قدم في النظام الذي يتشكل ويخدم مصالحها في منطقة حيوية من العالم[6].

ولا شك في أن المنطقة العربية تمر في المرحلة الراهنة بظروف بالغة الدقة والخطورة؛ لما تنطوي عليه من تحولات وتغيرات في المستقبل القريب. وقد أصبح من المؤكد أن المنطقة العربية بكل ما يجري فيها من تفاعلات وأحداث، تقف على مفترق طرق قد يفتح المجال لسلام عادل وشامل، أو أن يكون مجرد مناورات سياسية عارضة، سرعان ما يجرفها تيار الأحداث. ومن هنا، فإن المناخ السياسي في المنطقة قد يكون مناسباً لإيجاد علاقات صحيحة بين العرب وأوربا، تقوم على التعاون والتفاهم والندية.

ولذا، فمن المتوقع أن تحظى المنطقة العربية بحكم العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية بأولوية على جدول أعمال الجماعة الأوربية؛ وذلك نظراً لما يمثّله موقع العالم العربي في مركز العالم القديم، واصلاً بين قاراته الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا، وكذلك لما يؤديه العالم العربي على

مدار تاريخه من دور فاعل في توازنات القوى بين المراكز السياسية الدولية؛ إذ كان بؤرة لمختلف أشكال التنافس العالمي عبر النظم الدولية التي شهدها العالم، سواء القطبية المتعددة أو القطبية الثنائية، ويتضح من الخبرة التاريخية للعلاقات الدولية في المنطقة أن الدور الأوربي يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثراً في مستقبلها[7].

أهمية الدراسة وهدفها:

تكتسب العلاقة العربية الأوربية أهمية كبرى، وقد دعا الكاتب الاستراتيجي محمد حسنين هيكل الباحثين لينهضوا بمهمة استكشاف إعادة تكييف علاقات العرب بالعالم وقواه المؤثرة، وأكد هيكل أهمية العلاقة مع أوربا قائلاً:

لست أخفي أنني أعطي أهمية كبيرة لأوربا، فهي قارة الجوار التي طال الاحتكاك بيننا وبينها قروناً، وهناك في أم أوربا من يستشعر أهمية العالم العربي، ويتطلع إلى تعاون عربي - أوربي تتزايد فاعليته وتتطور مع الزمن، هدفه التقريب بين شعوب المنطقتين.

وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن العلاقات العربية الأوربية، في ضوء التطورات الدولية والظروف الراهنة التي تتم فيها إعادة ترتيب صور التعاون الإقليمي في العالم. والأمة العربية لا تعيش بمعزل عن تلك التغيرات، فهي جزء من حركة التفاعل في النظام الدولي.

وتكمن أهمية دراسة العلاقات العربية - الأوربية في عدة أمور؛ أهمها:

1. تحقيق الوحدة الأوربية والمكانة التي يمكن أن تحتلها أوربا في المجتمع الدولي. وفي ضوء ذلك يتوقع العرب أن تؤدي أوربا دوراً فاعلاً ومستقلاً في تعزيز عملية السلام الجارية في المنطقة العربية ودفعها نحو الأمام؛ بما يكفل تدعيم الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

2. التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي، حيث أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول - وليس التحالف العسكري - هو الصفة الغالبة على العلاقات بين الدول؛ وبذلك أصبحت سمة العلاقات الدولية هي الشراكة الإقليمية الجديدة.

وقد أخذت المنطقة العربية تتعرض لهذه المتغيرات الجديدة على شكل مخططات ومشاريع متعددة، وتلتقي جميع هذه المشاريع بشكل أو بآخر حول مفهوم التعاون والشراكة الاقتصادية. وتتمثل هذه المخططات فيما يلي:

المخطط الأول: يقوم على فكرة العالمية الاقتصادية، Economic Globalization والتي تمثلت في مفاوضات الجات حول إنشاء منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها 114 دولة، وسوف يفرض انضمام هذه الدول التزامات على الدول الأعضاء، يتمثل في تحرير اقتصادها وعلاقاتها بدول الإقليم الذي تنتمي إليه، وتقوم العالمية الاقتصادية على أساس تحرك رأس المال، وانتقال الأفراد دون قيود، وتدفق المعلومات، وما يرافق ذلك من تزايد الاهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وتبنّي منهج الاقتصاد الحر، وبروز التوجه نحو عالمية الاقتصاد.

المخطط الثاني: وهو مشروع الشرق أوسطية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتدعمه إسرائيل، كمحاولة لصياغة نظام إقليمي جديد في المنطقة يسمح بدخول إسرائيل ودول الجوار مثل تركيا. ويتحرك هذا المشروع من خلال خطوات عملية، جاءت على شكل مؤتمرات قمة اقتصادية، بعد بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991.

المخطط الثالث: ويمثل مشروع الشراكة الأوروبي المتوسطي الذي يدعو إلى التعاون بين الدول المشاطئة لحوض البحر الأبيض المتوسط في مجالات الأمن، والتقنيات، والثقافة، والتبادل الاقتصادي والتجاري، وإقامة منطقة للتجارة الحرة عام 2010، وهي فكرة تحمل احتمالات التنافس مع المشروع الشرق أوسطي. وفي الوقت الذي تتعرض فيه المنطقة العربية لهذه المخططات، فإن العالم العربي يتقدم بلا مستقبل واضح؛ مما يفتح الباب على صعيده أمام كل من يبحث عن دور عالمي، ويمتلك القدرات للاضطلاع بهذا الدور.

وهذه التطورات تفرض علينا أن نأخذ بالحسبان مجموعة العوامل والمتغيرات المتعلقة بهذه العلاقات، التي تقوم منطقياً على المصالح المتبادلة. ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرُّف على طبيعة العلاقات العربية-الأوروبية، والعوامل والمتغيرات التي حكمت تطور هذه العلاقات، ثم تحاول الدراسة في هذا الإطار تحديد المصالح والأهداف الأوروبية في المنطقة العربية في ظل التطورات العالمية الراهنة، باعتبار أن أوروبا أحد الأطراف الراعية للنظام العالمي الراهن، وذلك من خلال مناقشة أبعاد وحدود الدور الأوروبي كفاعل خارجي في منطقة العالم العربي. وأخيراً،

تناقش الدراسة السياسة العربية الراهنة تجاه المشاريع الأوربية التي ترسمها أوربا للمنطقة، وتحاول تقديم الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في إدارة العلاقات العربية ـ الأوربية في المستقبل.

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من عدة افتراضات هي:

1. يسير المناخ الجديد في العلاقات الدولية لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى، وهو في غير صالح الدول الفردية أو التي تتحرك بشكل منفرد، خاصة الدول ذات الإمكانات المحدودة.
2. تعد الوحدة الأوربية عام 1992 من أهم التطورات التي حصلت في ظل النظام العالمي الراهن، ومن المتوقع أن يكون لها انعكاسات مهمة على الجانب الآخر من البحر المتوسط، أي الدول العربية المتوسطية، خصوصاً وأن استكمال أوربا لوحدتها جاء متزامناً مع دخول الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرحلة التسوية السلمية، حيث بدأت أوربا، كقوة عالمية، تبحث عن دور مؤثر في المنطقة العربية.
3. يجب أن يقوم التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول العربية - كما في أي عمل جماعي ثابت ومتطور - على مبدأ المصالح المشتركة بين جميع الأطراف، ويحتاج إلى إرادة سياسية جماعية ثابتة متحررة من الضغوط، وتقوم على أساس الفعل أكثر من الكلام والوعود.
4. إن الأطراف الأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على فرض قيمها وثقافاتها على الأطراف الأضعف في أي مشروع للتعاون، حتى

لو أعلنت الأطراف الأقوى عن رغبتها في خدمة مصالح جميع الأطراف.

5. تكون النظم الإقليمية عادة أكثر فعالية في حالة وجود صراعات ونزاعات بين القوى الرئيسية في النظام الدولي، وتكون أقل فاعلية في حالة الانفراج والتوافق بين القوى الرئيسية فيه.

وستتوزع هيكلية الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة التي تضمنت أهمية الدراسة وهدفها وفرضياتها، إلى ما يلي:

أولاً: الإطار النظري، حيث يتم النظر في العلاقات العربية - الأوربية في إطار مدخل الاعتماد المتبادل، ومدخل الإقليمية والتعاون بين الأقاليم.

ثانياً: قراءة تجربة الحوار العربي - الأوربي بخلفياته التاريخية والاقتصادية والسياسية، والنتائج التي ترتبت عليها، والدروس المستفادة منها.

ثالثاً: دراسة التطورات الراهنة في العلاقات العربية - الأوربية، وخاصة مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية وأبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

رابعاً: الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية الأوربية، في ضوء الشراكة المتوسطية والنتائج المرتقبة لهذا المشروع.

وأخيراً الخاتمة، التي تشتمل على نتائج الدراسة وعرض لبعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في إدارة العلاقات العربية - الأوربية.

أولاً : الإطار النظري

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير العلاقات والظواهر الدولية، واستناداً إلى هذه النظريات، فإن دراسة العلاقات العربية - الأوربية يمكن أن تفسر في إطار مدخلين مهمين هما :

- الاعتماد المتبادل.
- الإقليمية والتعاون بين الأقاليم.

لقد ذهبت النظريات التقليدية في العلاقات الدولية إلى اعتبار الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في هذه العلاقات، وتمثل النظرية الواقعية التي سادت حتى الستينيات من هذا القرن هذا التوجه، ولكن هذه النظرية أخذت تتعرض للانتقاد حيث يرى العديد من علماء السياسة والعلاقات الدولية؛ أنه لا يمكن تفسير العلاقات الدولية على أساس أن الدولة تمثل الطرف الوحيد في العلاقات الدولية، حيث سعى فريق من العلماء ليضم أطرافاً أخرى، من بينها المنظمات الدولية والتجمعات الخاصة ذات البعد العالمي أو الإقليمي، ومنظمات التحرير الوطني. وقد لخص مايكل سوليفان Michael Sullivan ما ورد في أدبيات العلاقات الدولية حول هذه المسألة بما يلي[8] :

1. في ضوء الاهتمام بموضوع الرخاء والعدالة الاجتماعية في معظم المجتمعات، أخذ دور الدولة يتغير بشكل كبير، وأصبحت أطراف أخرى غير الدولة ذات أهمية كبرى في العمليات الدولية.

2. لم تعد أجندة الدبلوماسية الدولية محدودة، كما في العهد الذي كانت فيه الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، حيث كانت تنحصر هذه الأجندة في مسائل محددة، هي الإقليم والأمن. بينما نلاحظ الآن أن الأجندة أصبحت واسعة وتشتمل على عدد كبير من القضايا، فمثلاً موضوع الصراع الدولي ونتائجه لا يعتمد على سلوك الدبلوماسيين والقادة العسكريين فقط، ولكن على نشاطات رجال الأعمال والعلماء والفنيين، وعدد آخر من الفاعلين، كما أن القوة لم تعد قائمة على القدرات العسكرية فقط.

3. هناك مستويات من الاعتماد المتبادل غير مرتبة من حيث الأهمية، مما يؤدي إلى زيادة الحساسية والتداخل، وهو ما يخلق صعوبة كبيرة في الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية.

4. وأخيراً فإن الدراسات الوظيفية في الاقتصاد السياسي الدولي أظهرت انهيار التحليل، الذي يركز على التفاعلات بين الدول القومية فقط.

وسنحاول في هذه الدراسة الاستعانة بمدخلين نظريين هما الاعتماد المتبادل، ثم الإقليمية والتعاون بين الأقاليم. وستتطرق الدراسة أيضاً للحديث عن نظرية صراع الحضارات التي ظهرت بعد سقوط الشيوعية، وانهيار الاتحاد السوفيتي. وتحاول هذه النظرية تفسير العلاقات الدولية على أساس استمرار الصراع بين الحضارات، بدلاً من الصراع بين الأيديولوجيات، الذي كان سائداً قبل انتهاء الحرب الباردة.

1 ـ مدخل الاعتماد المتبادل Interdependence

يركِّز أصحاب فكرة الاعتماد المتبادل على الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية، ويؤكد هذا المدخل على أهمية التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني؛ وذلك بقصد المساهمة في زيادة إمكانات السلام الدولي، وحماية الحقوق والكرامة والحريات الإنسانية. وينظر هذا المدخل إلى النظام العالمي على أنه «المدينة الكونية» التي تزداد اكتظاظاً وحركة يوماً بعد يوم؛ نتيجة الثورة المستمرة في نَسَقَي الاتصالات والمواصلات، التي تؤدي باستمرار إلى توسيع وزيادة شبكة الاعتماد المتبادل في النظام العالمي[9]. ويرى ديفيد ميتراني أن الوسائل التقنية الحديثة، والنمو الاقتصادي، والمشكلات الاجتماعية والبيئية على المستويات الإقليمية، ستمثل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي[10].

ويفترض مدخل الاعتماد المتبادل؛ أنه عند مستوى معين من زيادة التشابك والتداخل والتعقيد في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال احتمالات الصراع بينهما. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن علاقات الاعتماد المتبادل لا تعني بأي حال المساواة بين أطراف العلاقة؛ لأن علاقات الدول عادة تتسم بعدم التكافؤ، وتتوقف في المحصلة على خصائص العلاقات وتطلعات صناع القرار، بالإضافة إلى مستويات القوة الكلية المتعلقة بكل طرف[11].

ويقترح كوهين وناي ثلاث خصائص رئيسية لنموذج الاعتماد المتبادل :

أ- تشارك أطراف دولية - غير الدول - بصورة مباشرة ومستمرة في السياسة العالمية ، فهناك وسائل متعددة تربط المجتمعات فيما بينها ، ويشمل ذلك علاقات رسمية وغير رسمية بين النخب الحاكمة ، وهناك علاقات غير رسمية تقوم بها فئات غير حكومية ، وهناك منظمات عابرة للقوميات كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمصارف ، وجميعها تؤدي دوراً بارزاً في العلاقات الدولية .

ب- تتسم قائمة الموضوعات في علاقات الدول بطبيعة خاصة ؛ فالموضوعات غير مرتبة بطريقة واضحة أو وفق أولويات معينة ، ويعني غياب هذا الترتيب والأولويات بين الموضوعات أن موضوع الأمن بمعناه العسكري لا يحتل الأولوية في هذه العلاقات ، وبالتالي فإنه يصعب التمييز بين ما هو سياسة عليا وما هو سياسة دنيا .

جـ- قيام وسائل تأثير كثيرة غير القوات المسلحة ، ومحدودية دور هذه الأخيرة في كثير من الحالات ، فالقوة العسكرية تصبح وسيلة غير مؤثرة عندما تصل العلاقات بين الدول إلى درجة متشابكة ومعقدة من الاعتماد المتبادل ؛ حيث تصبح الموضوعات التقليدية في السياسة العالمية ، مثل الأمن القومي أو هيكل القوى السائدة في علاقات معينة ذات قيمة ضئيلة . فالعلاقات عابرة القومية والتحالفات البيروقراطية الدولية أو الفاعلون غير الحكوميين من كل نوع يؤدون دوراً حاسماً في عمليات صنع القرار[12] .

وعلى ضوء ما يقدِّمه مدخل الاعتماد المتبادل يمكن استنتاج ما يلي[13] :

1. لا يمكن للدول أو المجموعات الدولية أن تعيش في عزلة أو بمنأى عما يدور حولها، وبشكل لا تتأثر فيه بعملية الاعتماد المتبادل.

2. تستطيع الدول أو المجموعات الدولية، أن تختار - بناء على عدد من البدائل الداخلية والخارجية - الدول أو المجموعات، التي ترغب في أن تعزز معها علاقات الاعتماد المتبادل بشكل متوازن وبما يحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن ودون حساب ومقارنة؛ مما يؤدي إلى جعلها تابعة للطرف الآخر.

2. مدخل النظم الإقليمية Regionalism

تُعد الإقليمية أحد الموضوعات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي، حيث يعتقد أنصار هذا المدخل أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الفضلى لتحقيق السلام والأمن الدوليين؛ ذلك أنه من الأسهل إقامة تنظيمات إقليمية، يمكن أن تكون أكثر فاعلية وقدرة على الحركة مقارنة بالتنظيمات الدولية؛ وذلك لما تملكه هذه النظم من قوة حقيقية مستقلة نسبياً عن النظام الدولي. ويذهب أنصار هذا المدخل إلى أن الإقليمية ليست بديلاً عن العالمية، بل هي خطوة على طريق تحقيقها[14].

وقد صدرت دراسة بعنوان «السياسة الدولية في الأقاليم»[15]، ساهمت في إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام بمفهوم النظام الإقليمي، وركزت على أن الإقليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام؛ لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، كما تنطلق في

إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، ولا يجوز النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد رد فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

ويميز جميل مطر وعلي الدين هلال بين ثلاثة اتجاهات حول تعريف النظام الإقليمي[16]:

الاتجاه الأول: يركز على اعتبارات التعاون الجغرافي، ويجعل من هذه الاعتبارات أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

الاتجاه الثالث: يرفض كلا الاتجاهين السابقين، بحيث لا يشترط بالضرورة أن تكون الدول المتجاورة أو المتشابهة على علاقات وثيقة فيما بينها، فالعامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول مع بعضها البعض.

ويعرف عبد المنعم سعيد التعاون الإقليمي على أساس أنه «مفهوم وسيط تتبادل فيه التفاعلات بين الدول في منطقة إقليمية معينة، وهو وسيط لأنه يتخذ وسطاً بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى»[17].

وقد وضعت المنظمات الدولية الأسس الأولى لفكرة الإقليمية، حيث أقامت الأمم المتحدة أربع وكالات اقتصادية إقليمية هي: اللجنة الاقتصادية لآسيا، واللجنة الاقتصادية لأوربا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا، واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا. والإقليمية كما يتضح هنا لا تُعنى بقضايا السلام والأمن فحسب، ولكنها تعنى بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى تجارب المنظمات الدولية، فإن هناك محاولات إقليمية عديدة مثل الاتحاد الأوربي، وتجربة الآسيان والنافتا، وهي تجارب تقدم نموذجاً للتكامل والتعاون الإقليمي، والاعتماد على منظومات موسعة ومكثفة من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يهدف إلى حل النزاعات، وتحقيق مستويات متقدمة من التعاون الإقليمي[18].

وهناك عوامل عديدة في عالمنا المعاصر تدفع باتجاه الإقليمية[19]:

- البحث عن هوية جديدة للترتيبات الإقليمية القائمة، وعادة ما يتم هذا البحث باتجاه تعميق التعاون الإقليمي.
- الدور الدافع للأمم المتحدة منذ إصدار أجندة السلام، مروراً بقمة الأول من آب/ أغسطس 1994، بين أمين عام الأمم المتحدة والأمناء العامين للمنظمات المعنية بالبحث عن إعادة تجديد العلاقة بين "الإقليمي" و"الدولي" باتجاه توثيق هذه العلاقة، ويفترض أن تكون هذه القمة هي الأولى في عملية طويلة.
- بروز قضايا ومسائل تتطلب بلورة أطر وظيفية إقليمية تتخطى الدولة، للتعامل معها بنجاح.
- بروز مجموعة جديدة من التحديات الإقليمية تتطلب أو تفتح الباب أمام إعادة الهيكلة الإقليمية؛ فانتهاء سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وسقوط جدار برلين، كلها توفر الفرص لإعادة صياغة الإقليمية.

- صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية، ومعها دبلوماسية العلاقات الاقتصادية، وهو ما يعطي دفعاً لدينامية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية.

- المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والوصول إلى سياسة التوافق والتعاون، واتجاه العالم إلى التفاعلات الجيو-اقتصادية، وإعطائها الأولوية على التفاعلات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية[20].

وفي خضم التطورات العالمية الجديدة التي دفعت باتجاه الإقليمية، ظهر نموذج جديد لتنظيم التعاون بين الأقاليم، ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز وتنظيم التعاون بين الأقاليم الفرعية التي تتجاور معاً بحكم الجغرافيا أو التاريخ، أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفكرة التعاون بين الأقاليم، وإن كانت تقترب من مفهوم الجغرافيا الاقتصادية Geoeconomic تماماً مثل مفهوم الإقليمية، فهي تختلف عن فكرة تكوين إقليم جديد؛ حيث إن التعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الأقاليم دونما تغيير، بل إنه ينطلق أحياناً من تعدد الهويات، للبحث عن مزيد من التعاون ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب[21].

ويمكن القول إن عملية التعاون بين الأقاليم تنطبق على حالة التعاون المتوسطي، الذي يمكن تعريفه بأنه "عملية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية، وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل

الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع "[22]. ويمثل المشروع الأوربي المتوسطي التعاون في مجال الأمن والتقنية والثقافة والتبادل الاقتصادي والتجاري، ويركز على التفاعل الإيجابي المثمر مع أوربا، ويسمح هذا المشروع أيضاً بتواجد إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا، من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط.

وتقوم فكرة التعاون أو التضامن بين الأقاليم Inter-regional Solidarity على أساس الاعتراف بوجود عالمين متشابكين في البحر المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط مفعمة بالتوترات التي قد تؤدي إلى التعاون والنزاع في الوقت نفسه، كما تدفع إلى البحث عن هوية جديدة أو تأكيد كل جانب لهويته على حساب الآخرين. ولذلك، فإن فكرة التضامن بين الأقاليم، القائمة على الاعتراف باختلاف العالم على الجانب الآخر من البحر المتوسط، تعتبر أساس التعاون الدولي النموذجي؛ لأن التضامن الإقليمي قد يولد النزاع بين الدول الأوربية والدول العربية على حدود البحر المتوسط[23]. إن مشروع التعاون المتوسطي يعكس تنظيم التعاون بين الأقاليم، باعتبار أن البحر المتوسط هو وعاء للأقاليم، وليس إقليماً محدداً.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ظهور نظريات مختلفة لمحاولة تفسير خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، انطلاقاً من افتراض أن العالم لم يعد منقسماً إلى أيديولوجيات علمانية متعارضة؛ فظهرت نظرية نهاية التاريخ للباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما، ثم نظرية صراع الحضارات لصموئيل هنتنجتون.

وقد قامت نظرية نهاية التاريخ على أساس أن التاريخ قد انتهى مع انهيار الشيوعية وسقوطها، أي أن انتهاء الشيوعية قد أنهى مبررات الصراع، وكشف عن الانتصار الحاسم للفكر الرأسمالي الليبرالي الغربي، المبني على الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ اقتصاد السوق الحرة، وأن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم هذه المبادئ والقيم والسياسات. وأما نظرية صراع الحضارات، فيرى صاحبها أن سقوط الشيوعية وزوال القطبية الثنائية لا يعني ظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية، وبالتالي فإن الفكر الرأسمالي لم ينتصر انتصاراً نهائياً، ومن هنا فإن الصراعات مستمرة، ولكن في صورة صراع حضارات بدلاً من الصراع بين منظومتين أيديولوجيتين[24].

ويحاول هنتنجتون أن يبين للعالم بأن نظريته تقوم على أساس إحلال عالم متعدد القطبية محل العالم الثنائي القطبية، بمعنى أن عالم تعدد الحضارات قد حل محل المواجهة الأيديولوجية السابقة الثنائية الطابع، ويطرح معادلة بديلة ضمن إطار فكرة التعددية ذاتها. وبدلاً من أن تكون أقطاب معينة مثل (أمريكا وأوربا واليابان) هي أقطاب المستقبل، لا يرى هنتنجتون التعددية من منطلق أعمال ومقتضيات الاستراتيجية أو القوة الاقتصادية، وإنما من بعدها الحضاري/ الثقافي. ويقول هنتنجتون: "إن المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد لن يكون بشكل رئيسي أيديولوجياً أو عقائدياً أو اقتصادياً. فالانقسامات الكبرى بين عناصر الجنس البشري، والمصدر الأساسي للصراع، سيكون ثقافياً. إن الدولة ـ الأمة ستبقى الفاعل الأقوى في الشؤون العالمية، ولكن الصراعات الأساسية في السياسات الكونية ستظهر بين الدول والجماعات المنتمية إلى

حضارات مختلفة. فالصدام بين الحضارات سيهيمن على السياسة الكونية، وستكون خطوط الاتصال بين هذه الحضارات خطوط معركة المستقبل"[25].

تكشف نظرية هنتنجتون في حقيقة الأمر عن ثنائية من نوع جديد، وليس عن تعددية من نوع جديد، حيث إنه يرجع صراعات المستقبل إلى صراعات بين الحضارة الغربية المهيمنة وبقية الحضارات معاً، ويشير إلى أن الغرب بحكم سيادته الاقتصادية وتفوقه على الحضارات الأخرى مجتمعة (باستثناء اليابان)، هو في موقع يجيز له النهوض بدور القوة المقررة، والحضارة الحاكمة. وهذا التحليل في المحصلة لا يختلف كثيراً عما ورد في نظرية نهاية التاريخ حول سيادة قيم الديمقراطية والسوق، وفق المفهوم الغربي لهما. وتفترض النظريتان أن القيم الغربية قابلة للتعميم على حضارات أخرى؛ لأنها تمتلك خصائص ومقومات متوافرة لدى حضارات أخرى. ولكنه يرى أن هناك قطباً رئيسياً يقف في مقابل الحضارة الغربية، وهو يتمثل في نوع من التحالف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية. ومن هنا، يعيد هنتنجتون طرح فكرة القطبية الثنائية، ولكن بمقتضى صيغة جديدة، هي ازدواجيةالشمال/ الجنوب، بدلاً من ازدواجية الشرق/ الغرب، على أن الشمال يمثل الحضارة الغربية، والجنوب يمثل تآلفاً بين حضارتي الإسلام والصين.

تنطلق نظرية صراع الحضارات - فيما ذهبت إليه من أوضاع سياسية راهنة - لتصل إلى نتائج تقترب من حدود الهيمنة التاريخية الصارمة، وتتجاوز معطيات تاريخية لها امتدادات زمنية طويلة الأمد،

حيث يرى هنتنجتون أن البشرية سوف تنقسم إلى مجموعات متميزة لا تؤمن بحكم أصالة تراثها الثقافي المتميز، بمعنى أن نظرية صراع الحضارات تؤدي في النهاية إلى نوع من الفوضوية، وقد تحمل في طياتها استحالة الوئام البشري، وتحمل النظرية في طياتها أيضاً نواة الفكر العنصري؛ وذلك أن اختلاف الحضارات لا بد من أن يكتسب طابعاً عنصرياً، وهو بالتالي يدعو إلى انقسام دائم للبشرية إلى كتل متضادة متصارعة (The Struggle of the opposites) [26].

ولذلك يرى الباحث أن مدخل الاعتماد المتبادل، ومدخل الإقليمية والتعاون بين الأقاليم، الذين تقدم شرحهما، يصلحان لتقديم مؤشرات لتطور العلاقات العربية - الأوربية وتحديد اتجاهاتها، ويساعدان على توضيح الطريق المناسب لتعزيز ما وصل إليه العالم في مسيرته التاريخية، ويجعلانه ينطلق من منطلقات التعاون، بدلاً من الصراع بين الدول والشعوب والحضارات. فقد أصبح واضحاً أن أبرز سمات العالم المعاصر هو الاتجاه نحو الاقتصاد وفتح الأسواق العالمية، وإقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، لدعم قنوات التكامل والاعتماد المتبادل، وتوسيع جغرافية المناطق الاقتصادية البينية، إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً. كل ذلك في إطار من المبادئ الجديدة للتعامل الاقتصادي الدولي، المتمثل بتحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، وإنشاء تجمعات اقتصادية في مختلف مناطق العالم. وتعكس الشراكة الأوربية - المتوسطية صورة من صور هذا التعاون.

ثانياً: الحوار العربي- الأوربي

من المعروف أن النفوذ الأوربي أخذ بالتقلص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لحساب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق الذين برزا كقوتين عظميين منذ ذلك الوقت، وقد انتهى النفوذ الأوربي خارج أوربا، وخاصة في بعض مناطق العالم العربي، بعد العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا بالتعاون مع إسرائيل ضد مصر عام 1956 [27]، حيث قطعت معظم الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب الحرب، ثم قطعتها مع ألمانيا في عام 1964، بعدما تبين أنها تقوم بتزويد إسرائيل بالمعدات والأسلحة العسكرية.

وقد ازدادت العلاقات العربية-الأوربية تردياً خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، حيث وضحت ملامح التحيز الأوربي الجماعي للجانب الإسرائيلي، من خلال تأييد أوربا للعدوان الإسرائيلي على العرب، باستثناء فرنسا بزعامة الرئيس شارل ديجول آنذاك، الذي أعلن عشية الحرب بأنه لن يؤيد المعتدي ولن يقف في صف البادئ بالعدوان[28].
وخلال الفترة ما بين حربي حزيران/ يونيو 1967 وتشرين الأول/ أكتوبر 1973، استمرت العلاقات بين الدول العربية والجماعة الأوربية في التردي على الصعيد السياسي، ولم تطرح قضية الصراع العربي-الإسرائيلي على جداول لقاءات المجموعة الأوربية إلا في مدينة ميونخ بألمانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، وهو الاجتماع الذي توصلت فيه المجموعة إلى ما عرف بـ "وثيقة شومان" نسبة إلى اسم وزير

خارجية فرنسا في ذلك الوقت. ونبعت أهمية هذه الوثيقة من أنها دعت إلى إجراء تعديلات طفيفة على الحدود الإسرائيلية، وهي أول وثيقة تصدر عن الجماعة وتتضمن موقفها تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي[29]. وكان أهم ما ورد في وثيقة شومان البنود التالية:

1. الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، مع إجراء تعديلات طفيفة في هذه الحدود.

2. التدويل الإداري لمدينة القدس.

3. حل مشكلة اللاجئين بتخييرهم بين العودة أو الإقامة في دول أخرى، بمبادرة أوربية في إطار هيئة الأمم المتحدة.

كما دعت الوثيقة إلى إجراء بعض التعديلات على حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 لصالح اعتبارات حماية الأمن الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية المجاورة[30]. وبالرغم من ذلك، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها بشدة للتحرك الأوربي، الذي يسعى ليكون له دور في حل مشكلات المنطقة.

وقد جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لتمثل نقطة تحول جذري في العلاقات العربية-الأوربية، حيث أبرزت هذه الحرب تنامي مصالح أوربا وأهميتها في المنطقة العربية؛ مما كان له أثر واضح في دفع أوربا إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة، واستطاعت الدول العربية إثر هذه الحرب أن تبعث رسالة واضحة إلى الدول الأوربية، تبين أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأوربية، يقتضي تفهماً واضحاً وموقفاً أوربياً محدداً تجاه

القضايا العربية، ويمكن القول إن الحرب قد أظهرت أربع حقائق بالنسبة إلى أوربا[31]:

1. تهديد الحدود الجنوبية لأوربا.
2. استخدام سلاح النفط من قبل الدول العربية المنتجة له، وتأثيره في طبيعة علاقات الدول العربية مع دول الجماعة الأوربية، في ضوء موقفها من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.
3. إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح من قواعدها الاستراتيجية في أوربا الغربية.
4. إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حالة التعبئة القصوى في قواعدها الاستراتيجية في أوربا الغربية، كرد فعل على تهديد الاتحاد السوفيتي بإرسال قوات إلى الشرق الأوسط.

وبالرغم من أن ردود الفعل الأولى للدول الأوربية جاءت منفردة ومتسمة بالغموض، وعدم التجانس مع رغبة كل دولة في حماية مصالحها الخاصة، فإنها أسرعت لاحقاً إلى إعلان موقف جماعي مستقل عن الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فأصدرت بياناً في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 دعت فيه إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين، وإجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 242. وأهم ما جاء في البيان الأوربي، الاعتراف الأوربي بضرورة الأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، عند البحث عن سلام دائم في المنطقة، ولم يتطرق هذا البيان إلى الدعوة

السابقة بضرورة إجراء تعديلات في حدود ما قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، بما يكفل ضمانات أمنية لإسرائيل[32].

ثم صدر بيان آخر من المجموعة الأوروبية بعد شهر واحد من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وتضمن هذا البيان أربعة مبادئ رئيسية[33]:

1. عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.
2. ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1967.
3. احترام السيادة والاستقلال لكل دول المنطقة مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
4. تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية.

وحاولت الدول العربية من جانبها استثمار تطور الموقف الأوروبي لصالح القضايا العربية، ودفع دول الجماعة الأوروبية لتأييد المطالب العربية الخاصة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران/ يونيو 1967، وجاء التحرك العربي من خلال ترحيب الدول العربية في قمة الجزائر التي عقدت في الفترة من 26-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 بالبيان الأوروبي، باعتباره التعبير الأول عن فهم أفضل للقضية العربية. وأعربت الدول العربية أيضاً عن أملها في أن تسعى الجماعة الأوروبية بكل وسائلها، من أجل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني[34]، كما أوفدت أربعة وزراء عرب اختيروا في مؤتمر الجزائر، لتقديم الملف العربي إلى المؤتمر

الأوربي الذي انعقد في كوبنهاجن في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1973؛ وذلك لحث أوربا على التخلي عن عجزها عن الحركة، ومطالبتها باتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه الصراع، والضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة[35].

وقد أكد مؤتمر كوبنهاجن على تبني موقف الجماعة السابق بتأييد القرار رقم 242 بجميع بنوده، وتبني الاقتراح الفرنسي بشأن بدء حوار عربي - أوربي تتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الجماعة والدول العربية، ويعد مؤتمر كوبنهاجن بمثابة انطلاقة للحوار العربي - الأوربي الذي أدت فرنسا دوراً بارزاً في الدعوة إليه. وبذلك تكون الجماعة الأوربية قد استجابت لثقل ضغط النفط خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وإن ظلت الاختلافات قائمة بين سياسات أعضائها نحو القضايا العربية.

ومنذ بدء الحوار العربي - الأوربي، كانت أولويات الأطراف المشاركة فيه مختلفة؛ فقد كانت أولويات الدول العربية تتجه نحو مطالبة أوربا بتأكيد موقفها الداعم للقضايا العربية، وكانت أولوية الجماعة الأوربية في الحوار هي ضمان تزويد أعضائها بالنفط وبأسعار معقولة[36].

ويمكن القول إن أبعاد الحوار قد تحددت منذ البداية في ثلاث دوائر، هي[37]: الدائرة الاقتصادية، وتدور حول نوع من المقايضة بالأخذ والعطاء في الجوانب الاقتصادية. والدائرة الثقافية الحضارية، وتتركز حول نقل التقنية، والبحث في الأصول التاريخية المشتركة، وسياسة الحوار. والدائرة السياسية، وتدور حول المساندة الدولية في نطاق التعامل الدولي،

من حيث حدودها وقيودها. وفيما يتعلق بالدائرة الأخيرة كان هناك تباين في مفهوم الجانب العربي عن مفهوم الجانب الأوروبي نحوها.

وقد تأثر مسار الحوار العربي - الأوروبي بانعكاسات الأحداث على الصعيدين الأوروبي والعربي، وكان الحوار يرتبط بمجريات الأحداث على الصعيد العربي من جهة، ومقدرة الدول الأوروبية على تحجيم الضغوط العربية من جهة أخرى، وكذلك بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم الاندفاع الأوروبي الاستقلالي تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة ثالثة. ومن هنا فإن الحوار كان يمر بمراحل؛ تتراوح من الخفوت إلى الجمود ثم العودة كتحصيل حاصل دون فعالية، إلى أن وصل الحوار إلى مرحلة فقد فيها فعاليته وفائدته من وجهة النظر الأوروبية. ويمكن تفسير التراجع الذي طرأ على مواقف الجماعة من الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان يمثل أحد أهم أوجه الخلاف في الحوار بين الطرفين إلى ثلاثة عوامل، هي[38]:

1. بداية تفكك الإجماع العربي.
2. تحرر الجماعة من الضغوط العربية، وخفوت المخاطر التي ترتبت على اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.
3. الضغوط الأمريكية الرافضة لانتهاج أوروبا الغربية سياسة استقلالية في المنطقة.

وعلى ضوء محادثات كامب ديفيد التي تمت بين مصر وإسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان من ثمارها عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، لم تجد الجماعة الأوروبية

مبرراً للاستمرار في سياستها الاستقلالية التي سببت لها خلافاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومما لا شك فيه أن التوجه المستقل في الخطاب الأوربي نحو الصراع العربي-الإسرائيلي كان يواجَه برفض حاسم من جانب الولايات المتحدة، التي كانت تدعي أن النهج الأوربي المستقل من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة جهود واشنطن في إيجاد حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي. وقد ازدادت هذه الضغوط الأمريكية على الحكومات الأوربية عند صدور إعلان البندقية في حزيران/ يونيو 1980، والذي دعا لأول مرة إلى قيام وطن للشعب الفلسطيني، وإلى ضرورة اشتراك ممثلين عن فلسطين في مفاوضات السلام. وكانت حجة الولايات المتحدة التي استندت إليها، هي أن دول الجماعة الأوربية لا تستطيع أن تؤدي دوراً أساسياً في حل الصراع؛ لأن طبيعة الصراع تستدعي وسيطاً قادراً على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور؛ فأوربا لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة فيما تقدمه من مساعدات مالية وعسكرية للأطراف المتنازعة لتعويضها عن التنازلات السياسية[39].

وقد نجحت واشنطن في تحجيم الدور الأوربي في حل النزاع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مجموعة من الأحداث التي أعقبت توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية في آذار/ مارس 1979، والتي ساهمت في إبطاء الحوار العربي-الأوربي وتجميده، وتقلص الاهتمام الأوربي في إيجاد حل للصراع العربي-الإسرائيلي. ومن هذه الأحداث تأكد دور الولايات المتحدة الأمريكية كشريك وحيد في المفاوضات، كما تأكد تراجع الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة. ومن الأحداث المؤثرة أيضاً

الانقسامات العربية حول منهج السلام المصري الذي رفضته الدول العربية بدرجات مختلفة، وأدى إلى قطع معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر، ثم التغييرات التي حصلت في الإدارات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، ومجيء زعماء جدد إلى سدة الحكم في هذه الدول. ولم تساهم التطورات التي حصلت على الساحة الدولية أو على المستوى الأوربي في إعادة الحياة والنشاط إلى الحوار[40].

ويمكن إيجاز موقف الجماعة الأوربية خلال هذه المرحلة، بأنه كان خليطاً من السياسات المحتوية على جوانب مرضية لكافة أطراف النزاع، دون إرضاء أي طرف بشكل كامل؛ فهي تدعم علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، وتسقط الجانب السياسي من الحوار العربي-الأوربي، وتتعامل مع الدول العربية بصورة فردية أو إقليمية، بالإضافة إلى إصدار كم هائل من الإعلانات والتصريحات، دون أن يصاحب ذلك أي تحرك عملي يترجم هذه المواقف إلى تحرك إيجابي يساهم في حل الصراع العربي-الإسرائيلي. ويشير النظر بدقة في تجربة الحوار إلى وجود تباين في وجهتي نظر العرب والأوربيين لوظيفة الحوار وأهدافه، وخاصة ذلك التباين حول المضمون السياسي، الذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تجميد الحوار وعدم الوصول إلى نتائج ملموسة في العلاقات العربية-الأوربية، وما تحقق من إنجازات في التعامل، ما بين العرب والجماعة الأوربية، خلال هذه المرحلة، كان على صعيد العلاقات الثنائية المباشرة ما بين الدول العربية والدول الأوربية بصورة فردية[41].

وفي آذار/ مارس 1983، أعلنت الجماعة الأوربية عن ضرورة التوفيق بين مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان التي صدرت في أيلول/ سبتمبر

1982 ، ومشروع فاس الذي تقدمت بها المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في فاس في بداية الثمانينيات[42] . ويبدو أن هذا الإعلان كان تهرباً من قبل الجماعة الأوربية من أن تتحمل مسؤولية طرح مبادرة أوربية مستقلة؛ لتأكيدها على موقف الحياد تجاه أطراف النزاع، مع الإعلان عن ضرورة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كشرط ضروري للدخول في المفاوضات بين الجانبين. ولم تطرح الجماعة أية مبادرة خاصة بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنه مع حلول شباط/ فبراير 1987 عادت بعض المؤشرات الحيوية إلى الدور الأوربي في الشرق الأوسط، ممثلاً في بيان بروكسل الصادر عن وزراء خارجية الجماعة الأوربية، والذي تضمَّن تأييد الجماعة لعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وباشتراك جميع الأطراف المعنية[43] .

وقد ألقى بيان بروكسل الضوء على بعض مستجدات موقف الجماعة الأوربية من تطور الصراع العربي-الإسرائيلي، وفيما يلي أهم هذه المستجدات:

1. تأييد الجماعة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بتنظيم وإشراف الأمم المتحدة.
2. الدعوة الأوربية إلى ضرورة إجراء مفاوضات بين الأطراف ذات العلاقة في الصراع العربي-الإسرائيلي يؤدي إلى حل هذا الصراع.
3. اهتمام الجماعة الأوربية بالأوضاع المعيشية لسكان الأراضي العربية المحتلة، وضرورة تحسين ظروف الحياة في هذه المناطق.

4. اقتناع الجماعة الأوروبية بأن جوهر التسوية السلمية مستقبلاً في الشرق الأوسط، يتركز في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أطراف النزاع وتطوراته(44).

وخلال فترة الثمانينيات كان تحرك الجماعة يتم بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يستخدم أي منهما أوراق الضغط على إسرائيل لإجبارها على تغيير موقفها، إلا أنه وضح أن هناك مسعىً أوروبياً للاضطلاع بدور سياسي ذي ثقل في المنطقة العربية، بعد حصول تغييرات جيوبولتيكية مهمة في النظام العالمي في النصف الثاني من الثمانينيات؛ حيث تركزت الجهود الأوروبية على البعد الفلسطيني الإنساني والسياسي في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي.

وانسجاماً مع التحرك السياسي الإيجابي للجماعة الأوروبية تجاه الشعب الفلسطيني، قام الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية حينئذ، في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 بزيارة إلى فرنسا، طالب فيها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بضرورة إصدار مبادرة من جانبه لإعادة الحياة للحوار العربي-الأوروبي، وفعلاً دعا الرئيس ميتران إلى مؤتمر عقد في 21-22 كانون الأول/ ديسمبر 1989 على مستوى الوزراء، وحضره أربعة وثلاثون وزير خارجية عربياً وأوروبياً، وقد أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة وزارية ثلاثية مشتركة من الجانبين، يناط بها بحث جميع القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، وخاصة إعادة ترتيب الحوار العربي-الأوروبي. كما تم تشكيل لجنة أخرى لمتابعة جوانب التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني بين الدول العربية والدول الأوروبية، ومنها التوصل إلى اتفاقيات بشأن التبادل العلمي، وتطوير البحوث المشتركة، وبرامج تبادل الطلبة، وحماية

الاستثمارات، وإنشاء معهد مشترك لنقل التقنية، وإنشاء معهد للموارد المالية، وعدد آخر من المشاريع[45].

والواقع، أن الجولة الثانية من الحوار العربي - الأوربي التي بدأت مع نهاية الثمانينيات قد جاءت بدافع مصلحي لدى طرفي الحوار، وهي أهداف يمكن اعتبارها امتداداً للأهداف التي حركت العرب والأوربيين نحو الحوار في السبعينيات. ولا شك في أن التحولات الطارئة على المجتمع الدولي وعلى مستوى الإقليمين العربي والأوربي، كان من المتوقع أن تضيف أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً وتشابكاً من أهداف الحوار في السبعينيات، كما أن الأهداف يمكن أن تتصاعد من حيث الأهمية بالنسبة إلى الجماعة الأوربية في ظل الظروف الدولية المتغيرة؛ لأن هناك مصالح حيوية ومهمة، من المفروض أن تدفع طرفي الحوار إلى تطوير العلاقات فيما بينهما، وبالتالي تؤدي إلى دفع خطوات الحوار العربي - الأوربي إلى الأمام[46].

وخلال الشهور التالية لمؤتمر باريس في كانون الأول/ ديسمبر 1989 حدثت مجموعة من التطورات التي كان من أهمها دخول القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990، مما ترك آثاراً سلبية في النظام العربي؛ حيث انقسمت الدول العربية فيما بينها بصورة غير مسبوقة، كما أن هذه الظروف هيأت فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى المنطقة والتدخل في شؤونها بصورة سافرة.

ويبدو أن الحوار قد تراجع بسبب حرب الخليج الثانية وتداعياتها على المنطقة، ولكن الموقف الأوربي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في فترة

التسعينيات استمر امتداداً للمواقف السابقة؛ حيث جاء في بيان صادر عن المجلس الأوربي حول الشرق الأوسط في تشرين الأول/ أكتوبر 1990، بأن المجلس ينوي العمل من أجل تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط، طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بهذا الخصوص، وطبقاً للأسس التي أعلنتها المجموعة في بياناتها السابقة، ومن هنا يؤكد المجلس من جديد مساندته لعقد مؤتمر دولي للسلام في الوقت المناسب، ويدعم العمل الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني[47].

وقد شاركت الجماعة الأوربية في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، الذي عقد من أجل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وصرح دين بروك، وزير خارجية هولندا، التي كانت بلاده تتولى رئاسة الجماعة في تلك الفترة، أن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وإلغاء المقاطعة التجارية العربية لإسرائيل، من الأمور التي تعد مساهمات مهمة في هذا الصدد[48]. وأعلنت الجماعة خلال مؤتمر مدريد أنها لا تفضل وجهة نظر على الأخرى، ولكنها تدعم شرعية السلام، وأن قرار مجلس الأمن رقم 242 يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه التسوية في الشرق الأوسط[49].

إن التحولات العميقة في النظام العالمي، أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة الهيمنة على مناطق كثيرة في العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت أن توظف الأمم المتحدة لخدمة

توجهاتها نحو القضايا الدولية، ولا سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، تلك السياسة التي أوضحها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، أمام الكونجرس الأمريكي في 6 آذار/ مارس 1991، فيما يتعلق بعقد مؤتمر السلام، ثم الدبلوماسية المكثفة التي قام بها وزير خارجيته جيمس بيكر، والتي تمخضت عن عقد مؤتمر مدريد، وما تبع ذلك من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، حيث رجعت أوربا في هذه المحادثات إلى المقعد الخلفي، ولم تساهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف المتعلقة بقضايا اللاجئين والبيئة والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، التي انعقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوربية.

ويبدو أن الحوار العربي-الأوربي قد تعثر؛ بل توقف رسمياً منذ ربيع عام 1992، حيث إن التطورات التي حصلت في أوائل التسعينيات أدت إلى إنهاء الحوار بالمفهوم العملي لكل من طرفي الحوار، وكذلك فإن المحيط المباشر لأوربا وللنظام العربي يمر بتحولات بنيوية أساسية، تستدعي من كل من الجماعة الأوربية وجامعة الدول العربية أن تبحث عن جداول عمل جديدة، ثم بلورة جداول مشتركة تنسجم مع طبيعة الظروف الإقليمية والدولية المستجدة. والمقصود بالمحيط المباشر لأوربا في هذا السياق، دول وسط أوربا وشرقها التي بقيت رغم تقاربها مع دول أوربا الغربية، إلا أنها تفضل البقاء خارج هذا المحيط، خوفاً من أن تنساق إلى قرارات سياسية تؤدي إلى المساس بحيادها بين المعسكرين الشرقي والغربي، أو الانفتاح على دول أوربا الوسطى والشرقية ومحاولة الإسهام في تطويرها لكي تصبح أكثر تجانساً معها، من حيث طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي، ومن حيث مستوياتها وهياكلها الاقتصادية، وتعتبر عملية

ضم الجزأين الشرقي والغربي لألمانيا نموذجاً للتحولات التي حصلت في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي كان على أوربا أن تتكيف معها.

أما بالنسبة إلى المحيط المباشر للنظام العربي، فالمقصود به هنا دول الجوار الجغرافي، أي تركيا وإيران وإسرائيل، وما سوف يتم من تفاعلات بين هذه الدول من جهة والدول العربية من جهة أخرى، حيث إن التطورات التي ظهرت بعد أزمة الخليج الثانية ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وخاصة الدعوة لإنشاء نظام شرق أوسطي تدخل فيه دول غير عربية، مثل تركيا وإسرائيل يشكل تحدياً جديداً للعالم العربي. ويرى ناصيف حتي أنه لم تعد هناك جداول عمل عربية، كما أن هناك جداول عمل أوربية مختلفة، والمؤكد أنه لم تعد هناك جداول عمل عربية أوربية مشتركة، ومن هنا تكون أزمة لوكيربي قد أنقذت العالم العربي بإيقاف الحوار رسمياً، في حين أن الحوار كان متوقفاً عملياً قبل ذلك التاريخ[50].

ويمكن إجمال بعض الملاحظات من خلال قراءة تجربة الحوار العربي - الأوربي[51]:

1. برز السعي الأوربي من أجل إقامة توازن دقيق بين علاقاتها مع العرب وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث لا تسمح سياسة أوربا تجاه العرب، بإلحاق الضرر بالتزاماتها كعضو في حلف الأطلسي.

2. خضعت أوربا للضغط الأمريكي، الذي يقضي بإبقاء النفط خارج إطار الحوار، وذلك بهدف منع العرب من استخدامه كورقة تساهم في

دعم موقفهم في المفاوضات، ومن ثم حالت دون عقد صفقة شاملة بين الطرفين، كان من الممكن أن تعود بمكاسب على كل منهما.

3. كان دور أوربا بالنسبة إلى موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي محدوداً بسبب عدم قبول الولايات المتحدة لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، بالإضافة إلى عدم وجود دور عربي فاعل وداعم للدور الأوربي؛ ولذلك، فقد اتسمت مسيرة الدبلوماسية الأوربية نحو الصراع بسياسة الإعلانات ومهمات استقصاء المعلومات والبحث عن مبادرة.

4. كانت المطالب العربية عامة غير مدعومة بحوافز أو روادع اقتصادية؛ مما أفسح المجال لأوربا - خاصة في فترة الثمانينيات التي امتازت بالضعف والتراجع العربي - بالتهرب وتجاهل المطالب العربية.

ويعود فشل الحوار العربي-الأوربي إلى عدم القدرة على تحقيق أهدافه دون، أو ضد، رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثبتت تجربة الحوار أن الأوربيين لم يتمكنوا من تبني قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية أو النفط، بشكل لا ينسجم مع رغبة الأمريكيين ويتفق مع رغبة العرب. وقد كان واضحاً أن هذا الحوار قد ارتبط ببعض الصعوبات منذ انطلاقته عام 1973، بسبب ثلاث مشكلات رئيسية هي[(52)]:

أ- كان كلا الطرفين العربي والأوربي يحمل منذ البداية تصورات مختلفة، وبشكل أساسي حول طبيعة الحوار وأهدافه.

ب- ضعف مؤسسات الحوار وعدم وجود الإرادة السياسية لدى الطرفين؛ مما أدى إلى عدم القدرة على الوصول إلى نتائج مثمرة لهذا الحوار.

جـ- أن كلاً من الطرفين لم يكن قادراً على إقامة علاقته مع الطرف الآخر بعيداً عن التأثيرات السلبية والتدخلات الخارجية.

ويرى محمد حسنين هيكل أن الشروط الضرورية لإنجاح الحوار العربي - الأوربي لم تكن متوافرة، حيث يقول: "إننا أمام طرفين يختلف بينهما موضع النظر وأولويات الاهتمام ورؤى المستقبل، طرف أوربي على وشك أن يشهد لحظة توحد ويرى لنفسه مصالح واسعة تمكن له من الحصول على مكان ومكانة في عالم جديد يتشكل الآن، كما استطاع استغلال الحرب الباردة وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالصراع مع الاتحاد السوفيتي، ثم خطا مستقلاً إلى طريق، رسمه لنفسه ولم يرسمه له أحد. أما الطرف العربي، فيشهد الآن لحظة تبعثر وتشتت، وتحكم حركته بأكثر من أي اعتبار آخر، مصالح محدودة، وتعطله المعارك - التي اضطر إلى بعضها وتطوع في بعضها الآخر - عن تحقيق أدنى قدر من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي"[53].

لقد شهد الحوار جولات من النقاش وتبادل الآراء والتخطيط والتنظيم، خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والتقنية والعلمية. ومن حقنا أن نتساءل عن مصير هذا الحوار ومؤسساته وعن منزلته في التخطيط للمشروع المتوسطي، ولنا هنا أن نلاحظ أن الجانب الأوربي بدأ يحقن مؤسسات الحوار ولجانه بالتعطيل والإعاقة، وخصوصاً عندما جنح إلى التعامل مع الجانب العربي، كدول وليس كمجموعة واحدة، ولم يشجع توسيع الاستثمارات الغربية في الدول العربية، ولم يستجب للطلب القوي بنقل التقنية المتطورة إلى العالم العربي[54]. وقد

سار الحوار من جهة أوربا نحو السعي إلى إيجاد علاقات في موضوع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، ولكنه لم يلب الطموحات والتطلعات العربية، التي كانت تسعى إلى ربط التعاون الاقتصادي بموقف سياسي أوربي مؤيد للمطالب العربية بخصوص الصراع العربي-الإسرائيلي.

ويأتي فشل الحوار العربي-الأوربي في الوقت الذي تشهد فيه أوربا تفكيراً واسعاً على مستوى الدول والمجتمعات والمؤسسات الإقليمية، وهي بصدد بلورة جداول عمل جديدة وتطلعات طموحة تبحث من خلالها عن دور عالمي فاعل، فيما يعيش العالم العربي حالة من الركود والتشتت والافتقار إلى الحد الأدنى من الاتفاق؛ مما جعل النظام العربي - وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وما حملته من نتائج مدمرة - ساحة للتنافس الأمني وللمحاولات الخارجية الرامية إلى إقامة نظام إقليمي جديد على أنقاض النظام العربي.

ثالثاً : الشراكة المتوسطية وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية

بدأ الحوار العربي ـ الأوروبي كما هو معروف بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، التي نشبت بين العرب وإسرائيل، وخاصة بعد استخدام العرب النفط كسلاح للضغط على الدول التي تساند إسرائيل. وقد راعى الحوار منذ بدايته البعد الأوروبي المتوسطي، من خلال تأكيد كلا الطرفين على الروابط الحضارية المتوسطية، وضرورة أن تأخذ العلاقات صيغة التعاون المتوسطي.

ويأتي طرح فكرة الشراكة المتوسطية بعد بدء عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991، علماً بأن التعاون الإقليمي عبر البحر المتوسط قد تضاءل إلى حد كبير قبل عقد قمة برشلونة للشراكة المتوسطية عام 1995؛ فقد توقف الحوار العربي ـ الأوروبي رسمياً عام 1992، وإن كانت هناك بعض المشاورات فيما بين دول المغرب العربي ودول أوروبا الجنوبية، كما أن التعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي يسير ببطء؛ حيث إن جميع مجالات التعاون محكومة باعتبارات عديدة منها السياسي والاقتصادي والأمني؛ مما يدعو إلى ضرورة البحث عن إعادة مد الجسور المقطوعة أو الضعيفة عبر المتوسط في مرحلة تزخر بالمتغيرات[55].

لقد جاء الحوار العربي ـ الأوروبي بمبادرة أوروبية، وذلك بدافع المصالح التي أملت على أوروبا ضرورة البدء بالحوار من أجل ضمان الاستقرار

السياسي والأمني؛ ذلك أن السلام في حوض المتوسط لا يمكن أن يُفصل عن السلام في الشرق الأوسط، الذي يحتل أهمية كبيرة من حيث إنه[56]:

- يجثم على بحيرة هائلة من الطاقة النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوربي بالذات.

- تعتمد اليابان كلياً على الطاقة المستوردة، التي يشكل الشرق الأوسط مصدرها الأساسي.

- سترتفع نسبة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط إلى 65٪ من وارداتها الخارجية مع نهاية القرن العشرين؛ لأن مواردها النفطية في تناقص مستمر.

- لم يعد الشرق الأوسط من أكبر الأسواق العالمية للتقنية الحديثة والصناعات المدنية وحسب، وإنما بات أيضاً سوقاً رائجة وتنافسية قوية للأسلحة والمعدات العسكرية، وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة التي عاشتها المنطقة في مطلع التسعينيات. وتشير بعض الدراسات إلى أن الشرق الأوسط يمثل المرتبة الإقليمية الأولى في العالم، من حيث كثافة التدفقات التسليحية ونوعيتها التي تبلغ نسبتها 39.1٪، أي ما يعادل 253.18 مليار دولار. وترتفع هذه النسبة إلى 46.1 بضم إقليم شمال أفريقيا، أي ما يعادل 298.54 مليار دولار خلال الفترة 1950-1991، وحصلت الولايات المتحدة على عقود تسليحية بقيمة 17 مليار دولار ما بين آب/ أغسطس 1990، وتموز/ يوليو 1992، من بين القيمة الإجمالية لطلبات منطقة الشرق الأوسط على الأسلحة التي تراوحت ما بين 35 و45 مليار دولار للفترة نفسها[57].

1ـ الرؤية المتوسطية :

إن الاهتمام الأوربي بمنطقة حوض البحر المتوسط اهتمام قديم، انطلق من مسوغات حضارية بأن أن حوض المتوسط كان مهداً لحضارات كبرى مختلفة يونانية ـ رومانية وإسلامية تفاعلت فيما بينها، وكان غرض رواد الفكر الأوربي الحديث – لكونهم أوربيين – السعي إلى رفع شأن الحضارة اليونانية ـ الرومانية، حيث ظهرت أطروحة المتوسط كفضاء جغرافي وتاريخي وحضاري واقتصادي، وكعالم متميز في منتصف القرن العشرين. فقد شهدت مرحلة الخمسينيات والستينيات تعبيرات ثقافية غنية في الكثير من دول حوض المتوسط، وكذلك في الدول العربية المتوسطية وخاصة مصر، حيث دعت نخبة من المثقفين إلى الانتماء المتوسطي[58]. وكانت هذه النخبة ترى أن ثمة جذوراً تاريخية مشتركة لحضارة متوسطية، ودعت إلى نوع من التأصيل الثقافي للشخصية المتوسطية.

وقد كان التوجه المتوسطي واضحاً في الفكر السياسي المصري منذ بداية هذا القرن، ويمثل ذلك الإنتاج الفكري كل من طه حسين وحسين مؤنس، حيث كان طه حسين أبرز من تناول موضوع التوجه المتوسطي في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» الذي صدر عام 1937. وفي هذا الكتاب، يؤكد طه حسين على أن مصر كانت قوة أساسية من قوى التوازن على الصعيدين السياسي والاقتصادي في منطقة البحر المتوسط؛ مقارنة بجميع دول حوض البحر المتوسط. وتمتاز نظرة طه حسين للمتوسطية بما يأتي[59]:

أ- تقوم الدعوة المتوسطية على أساس المصالح والغايات المشتركة بين أطراف حوض البحر المتوسط، فعندما تنشط العلاقة وتزدهر بين

أطراف البحر المتوسط، فإنها تؤدي إلى تحقيق مصالح الأطراف المتوسطية كافة، بينما تؤدي العزلة والقطيعة بين أطراف المتوسط إلى البؤس والفقر والجهل.

ب- تتوافر حول المتوسط ثقافة مشتركة تربط بين الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة، ولهذه الثقافة رموزها المادية والمعنوية التي أدت إلى خلق حياة عقلية وثقافية مشتركة، وهو يرى أنه ليست هناك فروق عقلية وثقافية تذكر بين الشعوب التي نشأت حول البحر المتوسط، ولكنها ظروف سياسية واقتصادية تدور بين هذه الشعوب، وقد تكون مواتية لهذا الفريق ومعادية للآخر.

جـ- تمثل المتوسطية الطريق المناسب لتحقيق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنشود، حيث يقول طه حسين إن التحديث هو «أن نسير مسيرة الأوربيين، ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يُحب منها وما يُكره، وما يُحمد منها وما يُعاب».

د- يوازي المثل الأعلى للمصري مادياً ومعنوياً، المثل الأعلى للأوربي في حياته المادية والمعنوية، فهو يرى أن مقياس الرقي بالنسبة إلى المصريين هو مقدار الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوربية، ويحث على ضرورة الاتصال بأوربا بشكل مكثف حتى يصبح الشعب المصري جزءاً منها. ويضع الأسس التي تقوم عليها علاقات مصر بأوربا، وهي المساواة في الحقوق والواجبات، ولكن بعد أن يتم تحقيقه في حياتنا الداخلية أولاً.

هـ- يؤكد طه حسين على أن تحقيق العلاقة بين مصر وأوربا على الوجه الذي بيَّنه يتطلب جهداً علمياً منظماً في جميع مجالات الحياة، ويرى وجوب الأخذ بأسباب القوة بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والمعنوية، التي تجعل المصريين قادرين على أن يكونوا شركاء للأوربيين في الحياة وأعوانهم عليها، لا خدماً لهم ووسائل إلى هذه الحياة، وهذا في نظره لا يتحقق إلا إذا أخذنا بوسائلهم إلى هذه الحياة، وأن الطريق الوحيد إلى ذلك هو بناء التعليم على أساس سليم.

ومن هنا، فإن دعوة طه حسين لبناء علاقة مصرية ـ أوربية كانت تقوم على أساس مفهوم توازن القوى المعروف في العلاقات الدولية، وذلك من أجل أن تكون هذه العلاقات قائمة على أساس التكافؤ والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلا الطرفين.

أما حسين مؤنس فقد أكد أيضاً على أهمية البعد المتوسطي في حياة مصر في المنطقة، وكان يتطلع إلى مصر المتوسطية من خلال العناصر التالية[60]:

أ- يعتبر تاريخ مصر مماثلاً لتاريخ البحر المتوسط تقريباً، ويتمثل تاريخ البحر المتوسط في تاريخ الإسكندرية؛ ولذلك فإن للعلاقة بين الإسكندرية وحوض البحر المتوسط صدى بعيداً في تاريخ مصر، ومن هنا فإن تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط بصورة دائمة.

ب- لا تستقيم حياة مصر إلا إذا كانت على صلة بالبحر المتوسط، ومن ثم فإن البحر داخل في كيانها، ومشترك في تكوينها بشكل أساسي.

وبناء على ما سبق فإن حسين مؤنس يؤكد على ما يلي :

- ضرورة تحقيق التوازن في السياسة المصرية تجاه دوائرها الأساسية : آسيا، وأفريقيا، والبحر المتوسط ؛ وأن أي خلل يحدث في هذا التوازن يعرض مصر للخطر .
- تُعد أسس الحضارة المصرية قبل الرومان واليونان، هي نفسها الأسس التي قامت عليها الحضارة العربية المتمثلة في العلم والفن والعمل، ومن دون هذه الأسس لا يكتب لأية حضارة حياة. ويرى أن مصر أصبحت مركز الحضارة المتوسطية في أواخر الدولة الرومانية، وظلت كذلك حتى الفتح العربي لمصر، ويبين أن الحضارة العربية الإسلامية على شاطئ البحر المتوسط شملت جميع نواحيه، وبعد ذلك انتقلت هذه الحضارة إلى الأوربيين عبر المتوسط .
- من الضروري الربط بين دور مصر في البحر المتوسط وأمنها القومي ؛ حيث يعتقد مؤنس أن عدم الاهتمام بالبحر المتوسط أدى إلى عدم استفادة مصر من موقعها الجنوبي، وبالتالي كان على مصر أن تدفع ثمن هذا الإهمال، وأن مصر لا تستطيع أن تتخلى عن مكانتها في البحر المتوسط إلا إذا كانت تريد أن تتخلى عن كيانها بصورة مستقلة .

وقد تعرض سليمان حزين في وقت لاحق لمسألة التوجه المتوسطي لمصر، وكانت له رؤية مختلفة عن طه حسين وحسين مؤنس، حيث يرى أن جذور الحضارة والثقافة في المنطقة ضاربة في أعماق التاريخ. إذ ترجع صلات مصر ببلاد العرب إلى فترات طويلة قبل بداية التاريخ المكتوب، فالثقافة في مصر لها جذورها القديمة والعتيدة، ولكنها في الوقت نفسه

الصورة العربية المصرية المتجددة الاتصال والفكر والثقافة منذ أقدم العصور[61].

ورؤية حزين للبعد المتوسطي لمصر، تقوم على أساس أن البعد المتوسطي يعد أحد المكونات الأساسية للدور المصري في المنطقة العربية، وليس بوصفه بعداً مستقلاً. ويبين حزين أن هناك علاقة تأثير ذات طابع استراتيجي متبادل بين مصر والبحر المتوسط، فإن كان موقع مصر قد ظهر من خلال حدث متوسطي كموقع حيوي ومهم، فإن التفاعلات المصرية كان لها أثرها بعد ذلك على البحر المتوسط، من حيث فقدانه أهميته كممر لحركة التجارة العالمية واسترداده لها بعد ذلك.

وهناك العديد من الكتاب الذين تناولوا فكرة مصر والمتوسطية، مثل جمال حمدان، الذي يرى أن دور البحر المتوسط في ميزان قيمنا الإقليمية ليس بالدور الثانوي، كما أنه ليس بالدور الأول. ورغم أن دور البحر المتوسط لا يختلف جذرياً عما كان عليه من قبل، فإن هناك مجالاً كبيراً لتوثيق علاقات مصر السياسية والثقافية والاقتصادية وتعميقها بدول الحوض؛ وذلك للثقل العالمي الخطير وراء البحر لأوربا في السياسة العالمية. والحضارة العصرية والعلم والتطور التقني الذي يربطنا بأوربا، هي روابط قوية وكثيرة، لذا فأوربا هي الأقرب إلينا بكل المقاييس تاريخياً وجغرافياً وحضارياً وسياسياً وجنسياً مقارنة بأفريقيا. ويخلص إلى أنه لا مفر من أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية، أي الأوربية[62].

ويرى حامد ربيع بأن التوجه المتوسطي لمصر يجب أن يكون مرتبطاً ارتباطاً واضحاً بالانتماء العربي لمصر، والأمن القومي المصري كجزء

لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ويؤكد أن البحر المتوسط كان دائماً يشكل أحد مصادر الضغط على الأمن القومي المصري بسبب الموقع الجغرافي؛ ولذلك فإن سياسة مصر يجب أن يسيطر عليها متغير الانتشار الإقليمي من الشرق الأوسط، والمساندة الحركية باسم الدول العربية. ويخلص ربيع إلى وجوب الاهتمام بالبحر المتوسط، وذلك خدمة للأمن القومي المصري[63].

وقد عادت فكرة المتوسطية مجدداً إلى صدارة الاهتمام الدولي بعد أن كانت درجة الاهتمام بها قد تراجعت خلال العقود الأخيرة؛ بسبب أحداث طغت على الساحتين الإقليمية والدولية. وتتسع فكرة المتوسطية لجميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وخاصة الدول العربية التي تطل على شواطئه الجنوبية، إلى جانب الدول الأوربية التي تطل على شواطئه الشمالية.

وتعود المتوسطية من جديد بمبادرة من الجانب الأوربي للحيلولة دون وقوع صدام الحضارات عبر المتوسط، الذي شهد مولد العديد منها، ولأسباب متعددة ومختلفة عن السابق. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي[64]:

1. التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الجديدة لما يسمى بشرق أوسط جديد، والتي باتت تشهد تنافساً أوربياً أمريكياً في إطار تشكيل تجمعات وتكتلات إقليمية، وربما يأتي الطرح الأوربي لفكرة الشراكة المتوسطية رداً على إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد هي بمقدرات الشرق الأوسط، وذلك بعد أن أبعدت أي دور

للأمم المتحدة وللاتحاد الأوربي في عملية السلام، بحيث أصبحا متفرجين أكثر منهما فاعلين، ولذلك؛ فإن الشراكة المتوسطية تأتي كمشروع أوربي عربي مقابل الشرق أوسطية ذات الطابع الإسرائيلي الأمريكي.

2. هناك أسباب أمنية؛ حيث إن دول الاتحاد الأوربي تشعر وهي تستكمل وحدتها، بأن استقرارها أصبح مهدداً لبعض الأخطار الناجمة عن الضفة الجنوبية للمتوسط، مثل المخدرات والهجرة الضاغطة والأصولية؛ لذا فإن دول أوربا المتوسطية، وخاصة فرنسا، ترى ضرورة استيعاب الفجوة المتفاقمة بين الشمال والجنوب، إذ تتجلى أهم مظاهر هذه الفجوة بتفاقم المديونية في دول الجنوب وما تفضي إليه من فقر ومشكلات، والهجرة المتزايدة من دول الجنوب إلى الشمال وما يترتب على ذلك من ازدياد عدد المقيمين والمواطنين المسلمين في الدول الأوربية، وما يثير ذلك من مخاوف داخل المجتمعات الأوربية.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب، هناك أسباب أخرى شجعت أوربا لتوسيع دائرة فاعليتها في المنطقة وتعزيزها، منها:

أ- سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي؛ لما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية، وقدرتها على مزاحمة ومنافسة أوربا الموحدة التي تتطلع إلى أن تصبح قطباً عالمياً نداً للقطب الأمريكي، خاصة وأن أوربا تحاول إيجاد موضع قدم فاعل في المجتمع الدولي، بعد أن تأكد لها ضعف أو غياب دورها بالتأثير في مجريات الأحداث الدولية[65].

ب ـ عجز أوربا عن حل مشكلة البوسنة بالرغم من إمكانياتها العسكرية وقدرتها السياسية، بينما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد مفاوضات بين الأطراف المتنازعة، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحرب المدمرة داخل أوربا، ووصلت في النهاية إلى تسوية أوقفت الحرب، وما كان يمكن أن تقود إليه من مخاطر وتصعيدات[66].

جـ ـ إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات؛ إذ يهدف المشروع إلى إدماج بلدان جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي بشكل تدريجي؛ بحيث يتم انتقال اقتصاديات جنوب المتوسط من واقعها المجزأ بين أسواق صغرى ومهمشة إلى فضاء اقتصادي أوسع[67].

وتعتبر الرؤية المتوسطية فكرة مطروحة ضمن رؤى أخرى في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتزاحم الرؤية المتوسطية مع الرؤية الشرق أوسطية التي أخذت تظهر بوضوح منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، الذي استبعدت فيه الولايات المتحدة إمكانية أية مساهمة أوربية في عملية السلام التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات أوسلو وواشنطن عام 1993، واتفاق القاهرة ووادي عربة عام 1994. وتدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الشرق أوسطية، وتؤيدها في ذلك إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وقد ألف شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق - لكونه من أكثر المتحمسين لهذه المسألة - كتاباً يوضح فيه فكرة السوق الشرق أوسطية ويروج لها. كما عقدت عدة مؤتمرات خصصت لترجمة هذه الفكرة، وتعزيزها على

أرض الواقع، وهي مؤتمر الدار البيضاء، ومؤتمر عمَّان، ومؤتمر القاهرة، ومؤتمر الدوحة، لبحث موضوع التعاون والانفتاح الاقتصادي، وتحويل الفكرة إلى مشروع قابل للتطبيق.

وكانت الدول الأوروبية قد بدأت في عملية واسعة من أجل إعادة تقييم سياساتها مع الدول المجاورة لها والمؤثرة فيها، خاصة تلك الدول المطلة على شرق البحر المتوسط وجنوبه، ويتضح هذا التوجه من خلال مجموعة إجراءات قامت بها دول الجماعة الأوروبية[68]:

- أصدرت بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة خلال حزيران/ يونيو 1992، متضمناً التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، هما كالشرق الأوسط تماماً؛ حيث إنها تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية، تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وهي تعبيرات عامة مطاطة تشتمل في داخلها على الكثير من المفردات.
- دعا المجلس الوزاري الأوروبي – في اجتماعه الذي عقد في «كورفرد» باليونان خلال تموز/ يوليو 1994 – اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية ـ متوسطية، وهي الدعوة التي وضح منها أن التوجهات العامة قد بدأت تميل إلى التحول لسياسات محددة.
- أقرت القمة الأوروبية التي عقدت في إيسن بألمانيا خلال كانون الأول/ ديسمبر 1994 مضمون ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوروبية

للاتحاد، والتي أعدت خلال خمسة أشهر تقريباً، لتضع أسساً عامة لسياسة أوربية متوسطية.

وقد جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوربي، وحضرته سبع وعشرون دولة مشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول الاتحاد الخمس عشرة، وثماني دول عربية، وتركيا، وقبرص، ومالطا وإسرائيل، وبحضور موريتانيا وجامعة الدول العربية والاتحاد المغربي بصفة ضيف خاص. وكانت الفكرة تقوم على أساس أن هذه الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط جميعاً، على الرغم مما بينها من اختلافات وتناقضات، وما تواجهه من أزمات وصراعات، فإن الضرورة تقتضي البحث عن سبل للتعاون بين هذه الدول، والعمل على رأب الصدع فيها، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ذات البعد الحضاري العريق، والذي يشكل حوض المتوسط مركزها، بقصد إعلاء كلمة أوربا في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط، وهي المنطقة التي تجثم على أكبر احتياطي للنفط[69].

وتتطلع أوربا من خلال طرح فكرة المتوسطية ومحاولة تحقيقها، إلى هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوربا، وتضم الدول العربية وغيرها من الدول المشاطئة لحوض المتوسط. وإذا كانت هذه الفكرة تراود الأوربيين منذ زمن، ولكنها تأجلت بسبب حرب الخليج الثانية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بشكل كبير على إدارة دفة الأمور في منطقة الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود بهدف

إيجاد تجمع إقليمي منافس تؤدي فيه أوربا بإمكانياتها المادية، الدور المحرّك والرئيسي، وخاصة في ظل التصور الأوربي الذي تبلور في التسعينيات ويرتكز على مبدأ أن استقرار أوربا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط[70].

هذا وتحظى منطقة البحر المتوسط بمكانة عالمية مهمة؛ حيث تقع على حدود ثلاثة مسارات، وتنقسم الدول المشاطئة لها إلى ثلاث مجموعات هي: المجموعة الأوربية، والمجموعة الآسيوية، والمجموعة الأفريقية، وهي تشكل من الناحية الجيوبوليتيكية مصدراً للتطورات السياسية والاستراتيجية المعاصرة، حيث إنها تعد أكثر مناطق العالم تعقيداً وتشابكاً في الأعراف واللغات والثقافات والأديان والصراعات القديمة والحديثة، واختلافاً في العقائد والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبايناً في التقدم والتخلف. كما أن البحر المتوسط والدول المحيطة به تمثل مجموعة من التحديات المهمة بالنسبة إلى مستقبل الاتحاد الأوربي التي تشمل التحديات الديمجرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية. وقد اكتسبت قضية الأمن في منطقة حوض المتوسط أهمية محورية، وفي إطار العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه يسيطر الهاجس الأمني على التوجهات الأوربية نحو الجنوب.

وإذا كان الواقع القائم في حوض البحر الأبيض المتوسط حافلاً بما هو واعد بإمكانات العمل لازدهار منطقته، فإنه حافل بما هو مقلق ويشير إلى أخطار جسيمة تتهدد منطقته في الوقت نفسه. وقد وصف الشاذلي العياري منطقة حوض المتوسط بأنها عالم ممزق على ثلاثة أصعدة هي[71]:

أ ـ الفوارق على مستوى التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية: يظهر التمزق الذي يميز الفضاء المتوسطي فيما يسمى بالصدمات الأساسية الثلاث: صدمة الكتل الديمجرافية المتفاوتة، وصدمة الثقافات المتباينة، وصدمة مستويات المعيشة المتناقضة. وهذه الصدمات هي ما يميز العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه، من ردود فعل سلبية، ومن عدم ثقة، ومن انغلاق على النفس، ومن تردد في بناء صرح مشترك، ومن تخوف من الآخرين.

ب ـ الفوارق على صعيد التنمية الاقتصادية: يتضح كذلك التمزق المتوسطي على صعيد التنمية الاقتصادية، حيث إن الإنتاج الداخلي العام للمجموعة العربية المتوسطية كان في حدود 130 مليار دولار عام 1990، أي ما يعادل 4٪ من الإنتاج المتوسطي الكلي، كما كان إنتاج المجموعة الإسلامية المتوسطية في حدود (227) مليار دولار في العام نفسه، أي ما يساوي حوالي 6٪ من الإنتاج المتوسطي الكلي.

جـ ـ الفوارق على صعيد التنمية التقنية: ما زالت اقتصادات العالم العربي الإسلامي المتوسطي تفتقر إلى المزيد من التحديث والعصرنة، وإلى زيادة القدرة على توظيف الموارد بطرق ناجحة، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الروح التنافسية والانفتاح على العالم الخارجي. كما أن معظم التقنيات المستخدمة في البلاد العربية والإسلامية تقنيات مستوردة مستهلكة، والطاقات الإبداعية في هذه البلاد ضعيفة جداً إذا ما قورنت مثلاً بفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

وبالإضافة إلى التفاوت الذي ذكر في المجالات المتعددة في حوض المتوسط، فإن قضية الهاجس الأمني المتوسطي تبرز من خلال عدة تحديات خارجية وأخرى داخلية، وفيما يلي أهم هذه التحديات[72] :

1. التواجد الكثيف للأساطيل البحرية، سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه. فما زالت قضية الأمن بالرغم من انتهاء الحرب الباردة تمثل قضية مهمة تحتاج إلى بحث ومعالجة من أجل ضمان استقرار المتوسط، وعدم التحول إلى ساحة لصراع بحري بين أساطيل القوى المهيمنة وزيادة سباق التسلح لهذه الأساطيل؛ ذلك أن قوى الهيمنة الدولية يتزايد تدخلها في البحر المتوسط، وتتعامل مع المنطقة بمنظور يحكمه منطق القوة.

2. وجود عدد من الصراعات والنزاعات داخل منطقة المتوسط، ومن أبرز هذه الصراعات الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي شارف على دخوله قرناً ثانياً دون أن يحل السلام الشامل في المنطقة، فعملية السلام ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود والتعاون لدفعها إلى الأمام؛ لأن السلام الشامل والعادل شرط ضروري لخلق المناخ الملائم لتنسيق التعاون وانتشاره بين دول حوض المتوسط. هذا بالإضافة إلى مشكلات أخرى ما زالت عالقة، وتشكل بؤرة للتوتر والصراع في حوض المتوسط، ومن هذه المشكلات المشكلة القبرصية بين تركيا واليونان، وكذلك المشكلة البلقانية.

3. احتواء المنطقة على ترسانات نووية كثيفة تمثل خطراً على شعوب المنطقة، وقد بدأ هذا الوجود بامتلاك فرنسا القنبلة النووية، ثم تزايد

ذلك حين زود الأسطول الأمريكي السادس برؤوس نووية، ولم يلبث الإسرائيليون أن حصلوا على السلاح النووي؛ وبالتالي فإن الاتجاه نحو تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة له تأثير مباشر في أمنها واستقرارها. إن جعل منطقة حوض المتوسط والشرق الأوسط مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل تعد خطوة أساسية لصالح برامج التنمية والتعاون المشترك.

4. استشراء ظاهرة العنف في حوض المتوسط بشتى أنواعها، فمن التطهير العرقي لمسلمي البوسنة والهرسك في شمال البلقان، إلى العنف الذي تمارسه إسرائيل على الشعب العربي في فلسطين ولبنان، بالإضافة إلى ظهور بعض المنظمات المتطرفة على جانبي البحر المتوسط. ففي الجنوب، ظهرت منظمات متطرفة متسترة خلف الدين، وفي الشمال ينتشر الإرهاب بواسطة بعض المنظمات اليمينية المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية، من خلال مواقعها المضادة للمهاجرين المسلمين الوافدين إلى الدول الأوربية. ومن هنا، فإن مواجهة الإرهاب تتطلب تعاوناً وثيقاً بين دول حوض البحر المتوسط.

5. التحدي الديمجرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من الجنوب إلى الشمال، والتي أصبحت تثير قلق الأوربيين وانزعاجهم، حيث يوجد في الاتحاد الأوربي حوالي 11 مليون مهاجر يقيم بصفة شرعية أو غير شرعية. ويتطلب مواجهة هذا التحدي خلق ظروف جديدة في بلدان الجنوب المتوسطي تمنع تدفق الهجرة في المقام الأول، وذلك عن طريق تقديم المساعدات للدول الخارجة عن نطاق الاتحاد الأوربي.

6. المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي التي فرضت نفسها على الساحة السياسية الأوربية؛ إذ يتعرض البحر المتوسط لحالة خطيرة من التلوث البيئي حتى سمي بـ "البحر الجريح"؛ بسبب الوجود العسكري، وتزاحم التنقل البحري، فضلاً عن وجود وتمركز الأساطيل البحرية الضخمة، التي تحتوي على ترسانات نووية كثيفة تمثل خطراً على شعوب المنطقة.

إن القصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات قد جعل من قاعدة التأثير المتبادل محوراً أساسياً في هذا التصور، فالمخاطر التي تواجه منطقة معينة، بصرف النظر عن مصدرها أو حجم خطورتها، لن ينحصر تأثيرها في هذه المنطقة، بل من المرجح أنه سينتقل إلى المناطق الأخرى المجاورة ودرجة الحدة والتأثير نفسها. ومن هنا، يمكن القول بأن الاضطرابات الأمنية وانتشار مظاهر العنف السياسي - التي استشرت في السنوات الأخيرة في بعض دول الجنوب والشرق المتوسطي - لا يمكن اعتبارها مشكلات داخلية محصورة بحدود الدولة، وإنما يمكن أن تنتقل آثارها إلى الدول الأخرى المجاورة، وهذا ما يستدعي القيام بعمل مشترك ومنظم لمواجهة جميع التحديات، ولا يقتصر على مجال الأمن فقط، بل يجب أن يشمل جميع مظاهر التعاون الأخرى، ولا سيما في المجال الاقتصادي الذي أصبح يشكل القاعدة الرئيسية في التوجهات العالمية والإقليمية، خاصة وأنه من المتوقع أن يسيطر الهاجس الاقتصادي بشكل رئيسي على مستقبل العلاقات بين الدول والتكتلات؛ مما يستدعي بالضرورة توفير المناخ المناسب لإحداث التنمية، وتحقيق

التعاون الاقتصادي في جميع مجالات تنشيط الاستثمار وجذبه، الأمر الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من الأمن والاستقرار السياسيين[73].

وإذا كان هناك محاور وقضايا كثيرة تحكم التوجه الأوربي المتوسطي، كالقضايا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه لا بد من الإقرار بأن المشاركة السياسية والأمنية تبقى على رأس أولويات الشراكة الأوربية المتوسطية؛ وذلك من منطلق الاقتناع التام بأن أوجه الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن أن تنجح أو يكتب لها الاستمرار إذا لم ترتكز على قاعدة متينة من الاستقرار السياسي والأمني، الذي يهيئ البيئة الملائمة، ويوفر مجالاً أرحب للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2- مؤتمر برشلونة

سبق وأشرنا إلى أن موضوع العلاقات الأوربية مع المتوسط هي علاقة تاريخية قديمة، ولكن الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي جاء كنقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الأوربية المتوسطية، وبرز كاهتمام يعكس طموح الاتحاد الأوربي بعد التطورات الدولية الجديدة، ورغبته بالتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية بشكل يجعله مؤهلاً بما يملك من إمكانيات وطاقات ليصبح أحد أقطاب النظام العالمي، الذي ما زالت معالمه في طور التشكيل.

وارتأت أوربا – على ما يبدو – أن الظروف التي يمر بها العالم قد هيأت الفرصة والوقت المناسبين لكي تبحث عن معادلة أو شكل جديد، تصوغ

بها علاقاتها، وتنظمها بالطرف الآخر المشاطئ للبحر المتوسط، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي الذي كان يقوم على أساس الصراع ومنافسة النظام الغربي الرأسمالي وحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دخول الصراع العربي-الإسرائيلي مرحلة التسوية السياسية بعد مؤتمر مدريد. وكذلك فإن تأسيس الاتحاد الأوربي، وبدء علاقة تعاون وأمن بين أوربا الغربية وأوربا الشرقية، يُعدّان مرحلة أساسية وتمهيدية دفعت أوربا للعمل على تنظيم علاقة الدول المشاطئة للمتوسط، بشكل يتطلع إلى آفاق جديدة من الشراكة والتعاون المتبادل في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. والحقيقة أن الدعوة الأوربية المتوسطية تنطلق من دراسة متأنية لواقع المنطقة، آخذة في الاعتبار المتغيرات التالية:

- نهاية الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب.
- نتائج حرب الخليج الثانية، وما أفرزته من تداعيات على المنطقة.
- التوجه نحو الحل السلمي في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991.
- توقف الحوار العربي-الأوربي بعد مرور عشرين عاماً على انطلاقه.
- توجه بعض الدول الأوربية إلى عدم التعامل مع الدول العربية كنظام إقليمي واحد، وتفضيل إقامة مجموعة متوسطية تضم بالإضافة إلى الدول العربية إسرائيل وقبرص وتركيا ومالطا.

ويُعد مؤتمر برشلونة خطوة أساسية ضمن سياق سياسة أوربية نشطة، من أجل بناء علاقات مع تجمعات إقليمية ودولية مختلفة، مثل العلاقة مع

"الآسيان"، ومع "المركوسور"، وكذلك الاتفاق الذي جمع الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "الإعلان عبر الأطلسي". ولكن بالرغم من الإعلان الأخير مع الولايات المتحدة، فإن مؤتمر برشلونة يهدف إلى بلورة سياسة أوربية مستقلة، كالتي كانت تتنافس مع التيار الأطلسي خلال الحرب الباردة، وتحاول أن تبلور لأوربا سياسة خارجية متميزة عن حليفتها الولايات المتحدة[74].

وقد جاء مؤتمر برشلونة 27 ـ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 – والذي ضم وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وسبع دول عربية (المغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين)، وتركيا وإسرائيل ومالطا وقبرص – نتيجة اتصالات وجهود سنوات شهدتها العلاقات الثنائية بين هذه الدول، وكعلامة أخرى في العلاقات العربية ـ الأوربية التي دخلت مرحلة جديدة قبل عقدين من الزمن مع مباشرة الحوار العربي ـ الأوربي عام 1975. ومن المتوقع أن يكون المؤتمر تعبيراً عن تأسيس نمط جديد من العلاقات العربية ـ الأوربية في مختلف المجالات. وقد تعمقت مجموعة من المبادئ، من بينها العمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة.

ويمكن القول إن المشروع الذي تقدمت به أوربا في مؤتمر برشلونة يعكس ثوابت السياسة الأوربية ومتغيراتها في ظل النظام العالمي الراهن، ومن خلال معرفة القضايا التي طرحت في مشروع قمة برشلونة، يمكن تحليل وتوضيح أهم التحديات التي تواجه العالم العربي

في مرحلة ما بعد برشلونة. وقد استند إعلان برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية إلى ثلاثة جوانب أساسية هي:

أ. الشراكة السياسية والأمنية.

ب. الشراكة الاقتصادية والمالية.

ج. الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

وبالنسبة إلى الشراكة السياسية والأمنية، يتضح من إعلان برشلونة خمسة مكونات سياسية في الشراكة المستقبلية وهي:

1. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

2. الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانتماء لمقاصد سلمية وحرية الفكر والوجدان والعقيدة الدينية.

3. العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، من خلال الخضوع والتمشي مع مجموعة من نظم منع الانتشار الدولية، واتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح، وتجنب تطوير قدرات عسكرية تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع.

4. مكافحة الإرهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار، بالتعاون لمنع الإرهاب، والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة، ومكافحة مشكلة العقاقير المخدرة.

5. احترام التساوي في السيادة وكافة الحقوق الوطنية، والامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، شدَّد إعلان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في تحقيق هدف بناء منطقة رفاهية مشتركة. ويمكن تحديد مكونات هذه الشراكة على النحو الآتي:

1. إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا والدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010.
2. تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة، ونمو مستمر يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والأحياء المائية والمصائد والتنمية الريفية.
3. إيجاد مناخ مُوات للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات.
4. تطوير البنية التحتية والاتصالات، وخاصة النقل والمعلومات والخدمات والسياحة.
5. تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني، وخاصة في مجال العلوم والتقنية والإحصاء والطاقة والتخطيط الإقليمي.

وأما بالنسبة إلى الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية الإنسانية فإنها تشتمل على الأنشطة التالية:

1. تنمية الموارد البشرية.
2. الحوار بين الثقافات والحضارات، وتشجيع التفاهم والتبادل بين المجموعات المدنية.

3. تطوير الخدمات الصحية العامة والتعاون الطبي في حالة الكوارث.
4. التفاعل التام بين المقاطعات والسلطات الإقليمية، للتصدي للتحديات المشتركة.
5. تحسين الأوضاع المعيشية والتشغيل، وزيادة مستوى العمالة للسكان في الدول المتوسطية.
6. الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوربية ـ المتوسطية، وخاصة فيما يتعلق بتدفق وضغط الهجرة، وتحسين الأحوال المعيشية للمهاجرين بشكل شرعي.

ومن الملاحظ أن البعد السياسي والأمني قد شغل صلب المحادثات التي جرت لمدة يومين أثناء انعقاد المؤتمر، ونجد كذلك أن البيان قد ركز على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ليسجل رغبة المشاركين في المؤتمر بمسألة إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً، يتركز على تعاون شامل ومتضامن، ويكون على مستوى ما تتطلبه حقائق الجوار وعبرة التاريخ.

وقد عدد البيان الهدف العام للشراكة، وهي جعل منطقة حوض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار؛ مما يستدعي توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وقيام نمو اقتصادي ـ اجتماعي مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر، وتعزيز أفضل السبل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للمشاركة.

ويشير بعض الدارسين إلى أنه بالرغم من صعوبة فصل البعد السياسي عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي للأيديولوجية الرأسمالية على

المستوى التطبيقي، من حيث تحديد أين ينتهي أحدهما وأين يبدأ الآخر، فإن الاستعراض المتأني لمشروع دول الاتحاد الأوربي يمكن أن يخرج ببعض الملاحظات على اهتمامات المؤتمر[75]، منها:

1. تشير البيانات إلى أن دول الاتحاد الأوربي فضلت التقسيم الثلاثي لمحاور النقاش والتفاوض، وبالتالي يلاحظ أن البيانات تعكس وجود قضايا سياسية مثل حقوق الإنسان والأمن، وأخرى اقتصادية مثل التبادل الحر وأولويات التعاون الاقتصادي، وثالثة اجتماعية مثل التعليم والتكوين والتنمية الاجتماعية.

2. يوضح سلم الأولويات أن القضايا الاقتصادية بلغت 48.3٪، في حين بلغت القضايا السياسية 45.3٪، وبلغت القضايا الاجتماعية 6.4٪ فقط، إذ كان اقتصاد السوق والحرية الفردية وغيرها، من القضايا التي ما فتئت تحظى بتأييد وأولويات النظم الرأسمالية.

3. يتطلب نظام اقتصاد السوق الذي تنادي به الدول الرأسمالية وجود ظروف بيئية ملائمة، لا سيما الاستقرار والأمن، ولذلك يلاحظ أن معدل التكرار بالنسبة إلى موضوع الأمن قد فاق ربع التكرارات، حيث وصل إلى 25.9٪، وهذا يدل على أن تحقيق حالة الاستقرار واستيعاب الأمن مطلبان رئيسيان لتحقيق كفاءة وفعالية اقتصاديات السوق.

4. كما تحظى مسألة أولويات التعاون الاقتصادي، مثل الاستثمارات، والصيد البحري، والطاقة، وقضية حقوق الإنسان باهتمام دول الاتحاد الأوربي، حيث تشير البيانات إلى أن معدلي التكرار فيهما وصل على التوالي إلى 22.6٪ و 19.4٪[76].

ولم يأت المشروع الأوربي من فراغ، ولكنه جاء نتيجة الكثير من التخطيط والإعداد الأوربي؛ حيث بدأ البحث في بروكسل عن مفهوم جديد لعلاقات أوربية مختلفة مع جنوب حوض المتوسط، في ضوء المتغيرات التي أصابت المجتمع الدولي؛ فقد شهدت أوربا منذ أكثر من أربع سنوات نشاطات فكرية وسياسية وغيرها، شاركت فيها بروكسل، وساهمت في إقامتها، وكانت تصب جميعاً في مفهوم الشراكة المتوسطية. وقد غاب الطرف العربي بطبيعة الحال عن جميع هذه النشاطات، في الوقت الذي جاء مؤتمر برشلونة مبشراً بمبادئ ومقولات النظام العالمي الراهن، التي تعكس الثقافة الغربية وتحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويهدف مؤتمر برشلونة إلى ربط الدول المشاركة فيه بآليات وقيم النظام الجديد، من خلال تبني قيم الثقافة الغربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وسيادة القانون، وتبني نظام السوق والمجتمع المدني وغيرها من القيم الغربية الأخرى. وبشكل عام يمكن إبداء الملاحظات التالية على بيان برشلونة:

1. اتصف البيان بعمومية الأفكار والتوجهات؛ إذ جاءت صياغته مرنة بشكل يسمح لكل طرف أن يلجأ إلى التفسير الذي يراه مناسباً، ولم يضع أفكاراً ومبادئ محددة بشأن إنشاء مؤسسة أو حلف إقليمي.

2. بدأ مؤتمر برشلونة بتناول القضايا الأسهل، وذلك بقصد الابتعاد عن نقاط الخلاف والاختلاف بين أطرافه، ولذلك ركز المؤتمر على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي الأسهل للشروع في الحوار بشأنها، وقد تجاوب الأوربيون مع رغبة بعض الأطراف العربية في

إبطاء عملية برشلونة؛ لأن الأوضاع غير ملائمة قبل حصول تطور في عملية السلام.

3. عندما تناول المؤتمر أمن المتوسط حاول أن يخرج بتوازن دقيق يرضي جميع الأطراف؛ وذلك بوضع مبادئ ومفاهيم عامة، بحيث لا يتم الاعتراض عليها على الأقل.

4. استطاع العرب أن يحققوا بعض النجاح في برشلونة، من خلال إصرارهم على تضمين البيان الختامي المواقف الثابتة فيما يتعلق بعملية السلام، مثل حق تقرير المصير، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بذلك، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولكن لم يكن من الممكن التوصل إلى حل حاسم لموضوع السلاح النووي الإسرائيلي، بالطلب من إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كشرط مسبق لدخولها الشراكة المتوسطية.

5. لم تستطع الدول العربية المشاركة في المؤتمر أن تضيف شيئاً جديداً إلى الأمن القومي العربي، إلا بما يفيد الأمن الوطني لكل دولة عربية، بالإضافة إلى موضوعات خاصة تتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات وشبكات تجارة الأسلحة غير الشرعية[77].

6. اتسم الموقف الأوربي بالمرونة، تجاه عدم تحقيق المؤتمر لمطامح أوربا في إنشاء ميثاق أوربي متوسطي شبيه بمنظمة الأمن والتعاون في أوربا؛ تلك المطامح التي عبرت عنها فرنسا قبل انعقاد المؤتمر، بشأن إنشاء جهاز كفيل بالتعامل مع النزاعات المحتملة في المنطقة مستقبلاً[78].

7. ركز مؤتمر برشلونة في توجهاته على الجوانب الأمنية بصورة أساسية، ولم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية، خاصة في قضايا مهمة مثل الهجرة وحماية البيئة وأولويات التنمية لدول الجنوب ومسألة المديونية وغيرها.

8. تبقى أهمية مؤتمر برشلونة ليس في مضمون البيان الذي صدر عنه، ولكن في التركيز الذي كرسه المؤتمر بشأن السعي لبناء إطار للأمن والتعاون في المتوسط[79].

رابعاً: الآفاق المستقبلية للشراكة المتوسطية والعرب

كثيرة هي التساؤلات التي يمكن أن تطرح حول طريقة عمل الشراكة المتوسطية، وحول من يتولى التنسيق بين أعضائها، خاصة وأن سلوك أوربا كان انتقائياً في تنظيم مؤتمر برشلونة. فعلى صعيد عضوية المؤتمر، كان هناك إصرار أوربي واضح على انتقاء الفرقاء في عمليات الشراكة للتنمية والتعاون، واستبعاد بعض الدول العربية من عمليات الحوار التي نادى بها بيان برشلونة، وتمت كذلك دعوة مندوب جامعة الدول العربية بصفته ضيفاً خاصاً، في الوقت الذي شاركت فيه المفوضية الأوربية بعضوية كاملة، كما دعيت إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا إلى حضور المؤتمر.

ويتضح أن هناك أربع دول غير عربية شاركت في مؤتمر برشلونة المتوسطي هي: قبرص، ومالطا، وتركيا، وإسرائيل، بينما لم تُدع إلى المشاركة في هذا المؤتمر دولة عربية متوسطية هي ليبيا، ودول عربية غير متوسطية تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واليمن، والسودان، فقد استبعدت ليبيا بسبب خضوعها للحصار، أما بالنسبة إلى دول الخليج العربية التي تمتلك أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة، فإن النشاط الأوربي في هذه المنطقة ما زال محدوداً. وربما يعود ذلك إلى أن وضع منطقة الخليج التي تحظى بأهمية استراتيجية على مستوى العالم، يعتبر أمراً بالغ الحساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها منطقة نفوذ لها، مما يجعل أوربا أكثر حذراً في طرقها للموضوع؛ ومن هنا فإنها تحاول دخول المنطقة دون ضجة كبرى. كما أن أوربا تتخذ عدة إجراءات

تمييزية ضد دول منطقة الخليج العربي، ومن ضمن ذلك ضريبة الكربون الشهيرة ضد الواردات النفطية الأوروبية من الخليج؛ مما يعطي مؤشراً على عدم فعالية الحوار الخليجي - الأوروبي بالنسبة إلى المصالح الخليجية. ومهما يكن من أمر، فإنه في حال تصاعد العلاقات الأوروبية - الأمريكية في المجال المتوسطي، وفي العراق، وفي مجال التجارة الدولية عموماً فإن الخليج قد يحظى في ذلك الوقت بتوجه أوربي علني أكثر وضوحاً، كما حصل في الموضوع المتوسطي[80].

ونتيجة لهذه الاتفاقية فقد جزأ الجانب الأوربي الجانب العربي إلى مناطق متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات، ومن هنا فإن توجه بعض القوى الأوروبية إلى تغييب الطرف العربي الجماعي عن ممارسة أي دور إقليمي فعال، من خلال مؤسسة العمل العربي المشترك (جامعة الدول العربية، أو أي تجمع عربي آخر)، جعل مشروع التعاون الذي تطرحه أوربا تعاوناً رأسياً ينحصر فيه دور الجانب العربي بدور المتلقي الذي يقبل بكل ما يعرض عليه، دون أن يكون له رأي واضح في صياغة المشروع المتكامل، ودون أن تؤخذ أولوياته في الحسبان.

ويلاحظ أن النظرة الأوربية إلى العالم العربي لا تقوم على أساس التعامل مع طرف عربي واحد؛ بل إن المنظور الأوربي للعالم العربي يأتي من خلال الشرق الأوسط، وليس الشرق الأوسط بالمفهوم الأمريكي - الإسرائيلي، ولكن المقصود هنا شرق أوسط بالمفهوم الأوربي الذي يرتكز على أساس الفكرة المتوسطية. ولذلك فقد سقط الطرف العربي الموحد من التصور الأوربي، وحلّت محله فكرة جديدة تقوم على افتراض أن منطقة

جنوب المتوسط تتألف من ثلاثة فضاءات، يتمثل الأول بالفضاء المغربي، والثاني بالفضاء الخليجي، والثالث هو فضاء عملية السلام العربي-الإسرائيلي[81]. ومن ثم، فإن الاتحاد الأوربي يريد التعامل مع الدول العربية المتوسطية، باعتبارها دولاً، وليس من خلال علاقتها مع النظام العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية، وهذا ما يفسر حضور أعضاء الاتحاد الأوربي جميعهم مؤتمر برشلونة، وأكثرهم غير متوسطي، بينما لم يحضر بقية أعضاء الجامعة العربية غير المتوسطية.

لقد تمثل الاتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة بصفته طرفاً واحداً ذا اتجاه واحد وموقف واحد؛ ولذلك بادر بالإعداد للمؤتمر والتخطيط له ووضع أوراقه ووثائقه. ولم يشارك الطرف العربي والدول المشاطئة لجنوب المتوسط في التخطيط والإعداد للمؤتمر؛ فقد جاءت هذه الدول إلى المؤتمر على شكل دول منفردة وبشكل مشتت، ولا يوجد لها موقف موحد أو يمثلها توجه واحد، وقد جاءت تحمل أفكاراً ومقاصد مختلفة ومتباينة. وبالتالي ظل إطار الشراكة في جملته وفق ما رسمته أوربا.

وقد كان من المفروض على الدول العربية التي حضرت المؤتمر أن تُحضِّر نفسها وتُعد للمؤتمر في إطار جامعة الدول العربية، باعتبارها الوعاء الوحيد الذي يضم الدول العربية جميعاً، وذلك من أجل تنسيق مواقفها وتحديد أهدافها، إزاء حضور مثل هذا المؤتمر وإزاء الشراكة المتوسطية برمتها، ولكن لم يحدث شيء من ذلك مع الأسف[82]. وهنا تطرح مسألة تعامل الدول العربية بصورة فردية في مواجهة تكتل اقتصادي دولي فائق القدرات، الأمر الذي يسهل للأخير فرصة تمرير شروطه ومصالحه الخاصة.

وعلى ضوء المعطيات السابقة، يبرز السؤال حول طريقة عمل الشراكة والأمانة التي تتولى شؤونها، وأمر التنسيق بين الأعضاء العرب فيها، وكيفية تنظيم هذا العدد من الاجتماعات، ودور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الشراكة، وعلاقاتها بالمفوضية الأوروبية، الأمر الذي يدعو العرب إلى دراسة هذه الصيغة ومراجعتها بشكل كامل ودقيق.

تقتضي المراجعة دراسة البدائل المطروحة في المنطقة؛ وهناك جدل واسع في الدول العربية حول أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز الفضاء العربي في ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة، وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتبرز بهذا الصدد اتجاهات مختلفة للمفاضلة بين الترتيبات المطروحة على المنطقة العربية. فبالإضافة إلى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية حسب إعلان برشلونة، هناك فكرة الشرق أوسطية المرتبطة بالمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وأفريقيا، والذي عقد أربع مرات متتالية حتى الآن؛ لذلك نجد أنفسنا أمام مشروعين أحدهما أوربي والثاني أمريكي.

ويرى الاتجاه المعارض للبديل المتوسطي والبدائل الأخرى أنها تمثل إلغاء للبديل العربي؛ حيث يعتقد عبد الملك عودة أن معظم البدائل المطروحة متداخلة العضوية، وتقوم على أساس الجوار الجغرافي، ففي حين يرى أن الدائرة العربية هي القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية، نلاحظ أن الاتحاد الأوربي لديه الرغبة للقيام بدور القلب النابض للدائرة المتوسطية، كما أن الشراكة الإسرائيلية الأمريكية ترغب في القيام بدور

القلب النابض في الدائرة الشرق أوسطية. وهذان التصوران يقومان على تقدير عملي، وهو أن الدائرة العربية يسودها التردد والتشتت[83].

ويرى جميل مطر أن العرب ينتقلون بوعي أو دون وعي نحو مرحلة تأسيس النظام المتشابك الأقاليم؛ لأنه يجزئ العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة في آن واحد، جزء كبير منهم في الإقليم الشرق أوسطي، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي. وهذان الجزآن بدأا فعلاً في تأدية عملهما وترسيخ قواعدهما، ويبقى الإقليم العربي - الذي انشغل الجميع عنه بالأوسطية والمتوسطية - مقرراً تجميده ووقف نشاطه وتفسيخ قواعده وحرمانه من تأدية وظائفه[84].

ويحاول لطفي الخولي الرد على هذه المخاوف بالحديث عما يطلق عليه استراتيجية الدوائر المتقاطعة المفتوحة والدائمة التحول بمرونة تتجاوز النماذج المتصلبة والأبدية، وهي التي أثبتت نجاحها عالمياً، مقابل استراتيجية الدوائر الثابتة المتطابقة المغلقة على نفسها التي انتهت إلى فشل درامي في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية. وتحقق هذه الاستراتيجية لكل عضو فيها استقلالاً عن الآخر، في جزء من دائرته الوطنية أو القومية، وفي الوقت نفسه يتقاطع مع دائرة أو دوائر أخرى حول مصالح مشتركة تضيق أو تتسع حسب الظروف، ولكنها لا تستقل ولا تنعزل تماماً، وتنشأ نتيجة لذلك نماذج لنظم مختلفة من الأمن والتعاون في حدود تقاطع الدوائر، وبالتالي تصبح على قدر من المرونة وإمكانية التكيف والتغيير، ويصل إلى أنه لا سبيل إلى الأمن الوطني لكل بلد عربي على حدة، ولا إلى الأمن القومي العربي أيضاً إلا بانتهاج استراتيجية الدوائر المتقاطعة المرنة المفتوحة: ودائرة البلد العربي الواحد،

دائرة المجموعات الإقليمية المحددة، ودائرة النظام العربي، ودوائر الدول الشرق أوسطية غير العربية، وأخيراً الدائرة المتوسطية[85].

ويشير بهجت قرني إلى أن الشرق أوسطية هي جزء من تخطيط تاريخي، ومن ثم فهي ليست ترتيباً تختاره من بين ترتيبات مختلفة، كما أنه لا يمكننا تغييره بعد وقت قصير من الزمن. وفيما يتعلق بمواجهة هذا الموقف هناك خطورة على العالم العربي، والهدف الأساسي هو ليس الانتصار وإنما وقف التدهور. ويشير قرني إلى هدفين واقعيين، أولهما: ألا تكون الشرق أوسطية المشروع الوحيد المعروض على العرب، وثانيهما: أنه في مواجهة الخطر يتعين علينا اختيار الخطر الأقل وهي المتوسطية؛ فأوربا غير متعاونة مع إسرائيل بشكل كامل مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لها أسباب تاريخية واجتماعية في هذا الصدد؛ ومن هنا يمكن الاستفادة من التعامل مع أوربا أكثر من محاولة التغيير من وجهة النظر الأمريكية، بالإضافة إلى أن الخطر الأوربي أقل من الخطر الأمريكي[86].

ويعتقد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن مؤتمر برشلونة قد وضع الأساس السليم لبناء علاقات متوسطية ـ أوربية متطورة، تصل إلى مستوى المشاركة الفعلية، والتأكيد على مبدأ المساواة والاحترام المتبادل، ولكنه يؤكد على ضرورة مراعاة ما يلي[87]:

- يجب أن يتسع التعاون ليشمل جميع الدول العربية المتوسطية منها وغير المتوسطية، انطلاقاً من أهمية عدم القبول بتجزئة التعاون العربي الجماعي مع الأطراف والتكتلات الدولية.

- إن فكرة الشراكة المتوسطية يجب أن تكون مكملة وليست بديلاً عن الحوار العربي ـ الأوربي، الذي تتطلع - من خلال المشاورات المستمرة مع المفوضية العامة للاتحاد الأوربي ومع الرئاسة الأوربية - إلى تنشيط هياكله.

- يجب أن تراعي الشراكة المتوسطية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية، نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية في القوى العاملة اجتماعياً وبشرياً، الأمر الذي يستوجب تفهم أبعاد هجرة العمالة العربية إلى أوربا.

- تنبغي إعادة تقسيم العمل بين ضفتي المتوسط، من خلال إقامة صناعات متكاملة وخدمات إنتاجية تنافسية، بما يحقق تطويراً جدياً للهياكل الإنتاجية الصناعية في دول جنوب المتوسط.

- يجب أن ترتبط عمليات إزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود عن عمليات التبادل التجاري استيراداً وتصديراً بمدى التقدم الاقتصادي الذي تحققه كل دولة على حدة، بما يحقق الانسجام بين عملية تحرير التبادل التجاري ومقدار التطور الاقتصادي.

- يعتبر توفير نقلة نوعية لدول جنوب المتوسط في مجال اكتساب التقنية المتطورة أمراً بالغ الأهمية.

- يجب أن تساهم دول شمال المتوسط في تطوير نظم التعليم الفني والجامعي وبرامج إعادة التأهيل في دول جنوب المتوسط، مع مراعاة الخصوصية الثقافية لدى هذه الدول.

- ينبغي إدراك أهمية مراعاة ما حققته أجهزة التعاون الاقتصادي العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية، كما يجب أن تتكامل المشروعات التي يتم الاتفاق عليها في إطار المشاركة الأوربية ـ المتوسطية، مع ما يتم إقراره من قبل أجهزة الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك.

ويرى بعض الباحثين أن الوضع المتوسطي الراهن لا يطاق، وخاصة في إطار ظروف دولية متغيرة واقتصاد عالمي يسعى إلى التمحور حول ثلاثة أقطاب كبرى، هي أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث يتعين على بلدان المتوسط أن تحتل موقعاً ضمن النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي هو في حالة مخاض، وأن تسعى لتكوين مستقبل مشترك مع القطب الوحيد - أوربا - الذي يمثل مرجعاً لها. وفي الوقت نفسه لا يجوز لأوربا أن تسمح للأوضاع بالتدهور في الدول المجاورة لها على شواطئ المتوسط، ومن ثم يجب عليها أن تواجه هذه التحديات بوضع سياسة حوار جديدة، تكون في مستوى الأخطار والتحديات التي تلوح في الأفق[88]. فأوربا لا يمكن أن تقوم بدور سياسي هام في المنطقة، إذا لم تعمل على وضع سياسة متوسطية، ضمن إطار متماسك وشامل يضم جميع الدول في حوض المتوسط.

وإذا كانت المتوسطية أقرب إلى العرب من زاوية التاريخ والذاكرة والحضارة وعمق التبادل وكثافته، وترابط المصالح وتشابكها بين الطرفين العربي والأوربي، فيما يتعلق بهدف تحقيق الأمن الأوربي من الجانب الأوربي والأمن العربي بالصيغة العربية، فإن أوربا تريد من العالم العربي

ضمان تدفق النفط إليها، لضرورته الحيوية بالنسبة إلى الصناعات الأوربية الرأسمالية؛ وبالمقابل يريد العالم العربي من أوربا التأييد السياسي له في قضاياه المتعددة، وخاصة القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، ومسيرة السلام، ومشكلات المديونية وإعادة جدولتها، وقضايا أخرى. ولكن ينبغي التأكيد أن للشراكة شروطاً لا بد من توافرها حتى تكون شراكة متكافئة ومتعادلة، سواء من حيث الاستعداد الأوربي، أو من حيث الإمكانيات والقدرات العربية للارتقاء إلى مستوى الشراكة المنشودة.

وما زال موضوع الشراكة المتوسطية من جهة أوربا والعرب يعترضه الكثير من العوائق، التي يمكن ذكر بعضها على صعيد كل طرف[89]. فالعوامل التي تشكل عوائق على مستوى الاستعداد الأوربي هي:

1. فيما يخص أوربا، ما زال الاتحاد الأوربي - رغم الشوط الكبير الذي قطعه على مستوى الوحدة الداخلية - يعاني مشكلة تعدد استراتيجيات محاوره تجاه الخارج. ويمكن قراءة ثلاثة محاور متنافسة ومتباينة في السياسات الدولية الأوربية؛ بريطانيا وألمانيا وفرنسا. فمثلاً، نلاحظ أن إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، ولأسباب متعددة منها الأسباب الجغرافية، قد اهتمت بفكرة الشراكة المتوسطية، ووضعت جهداً كبيراً على هذا الصعيد، في الوقت الذي اتجهت ألمانيا للاهتمام بموضوع شرق أوربا.

2. يوجد عائق آخر في مسائل الأمن الأوربي؛ إذ ما زالت الأطلسية الأمريكية رغم سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، تؤدي دوراً أساسياً في صياغة السياسات الأمنية الأوربية والمتوسطية. لقد بدأ

الخطاب الاستراتيجي الغربي الأوربي والأمريكي يتحدث عن الخطر الآتي من الجنوب بدل الخطر الشيوعي.

3. ويبرز عائق ثالث في مسائل الاقتصاد؛ إذ يبدو أن عالمية رأس المال وتمركزه في قبضة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، وتمركز السياسات الإنمائية في مخططات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كل ذلك يجعل من عمليات الاستثمار في التنمية التي ينصح بها جزءاً من التقسيم الدولي للعمل بين المركز والأطراف. والسؤال الذي يبقى أن يجيب عنه الاقتصاديون: هل يمكن أن يسمح ذلك بصنع سياسات إنمائية مناسبة لشعوب الجنوب؟

أما على مستوى الاستعداد العربي، والإمكانات العربية للشراكة المتوسطية فهناك عوائق كثيرة منها:

1. غياب الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني والاستراتيجي بين الدول العربية، وهو الأمر الذي يحيل العرب إلى كم من العناصر المفرغة غير القادرة على نسج أي علاقة متكافئة مع الآخر.

2. غياب مفهوم الدولة الحديثة من المشهد العربي؛ فالدولة والأسرة والقبيلة والدولة الطائفية والدولة العصبية، لا يمكن أن ترقى بالشراكة مع طرف متقدم كدول الاتحاد الأوربي إلى مستوى متكافئ من التعاون، وإلى حالة الإنماء المتكامل المتناسب.

3. غياب آلية صنع القرار والمشاركة فيه عبر التمثيل الديمقراطي؛ فالمثقفون مهمشون، ومعظم المثقفين والمتعلمين مهاجرون، والجامعات العربية

متقهقرة، ومراكز الدراسات غائبة، ونصف الأمة أمي. . . . ناهيك عن غياب العمل السياسي.

فأية دينامية يمكن أن تحرك مجتمعاتنا العربية ضمن هذه الأوضاع العسيرة؟ وأي خيار يمكن أن نتوجه به أمام خيارات لم نساهم في صنعها أو في استشرافها؟

الخاتمة

تتعرض العلاقات بين الدول العربية والاتحاد الأوربي منذ انتهاء الحرب الباردة لسلسلة من التحولات الاستراتيجية، في إطار علاقات تعاون جديدة بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه تقوم على أساس اتفاقيات مشاركة اقتصادية واقعية جديدة، من خلال خلق إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة، وبقية الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط، باستثناء بعض الدول (ليبيا، ألبانيا).

وتعود مسألة تبلور الشراكة الأوربية والمتوسطية - كما بينت الدراسة - إلى التحولات التي مر بها العالم والنظم الإقليمية، والتي أدت بدورها إلى بروز توجه لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد، أخذت ملامحه تتبلور منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية. ومن أبرز مظاهر هذا النظام ظهور العالمية والإقليمية التي تستند فيها العلاقات الدولية إلى شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك إلى ما طرحته الولايات المتحدة من رؤية وتحركات بشأن هذا النظام، بالإضافة إلى العديد من التصورات التي طرحت من جانب دول أوربا الغربية، تجاه المناطق التي توجد فيها مصالح أساسية وحيوية، باعتبار أوربا أحد الأطراف الراعية لهذا النظام.

ومن هذا المنطلق، بدأت دول الاتحاد الأوربي - بعد أن تحققت لها الوحدة - عملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها مع دول الجوار المحاذية لها،

أو المؤثرة فيها داخل القارة الأوربية أو خارجها، بالإضافة إلى دول أخرى تطل على المتوسط. ويرتبط التفكير في المتوسط، كمنطقة جغرافية لها وضع خاص، باهتمامات وقضايا مشتركة قد تكون دافعاً للتنافس على الموارد، أو تكون حافزاً لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المختلفة. ومن هنا، شعرت جميع الأطراف بالحاجة إلى المزيد من التعاون بين دول المتوسط، ليس من أجل تحقيق التطور الاقتصادي فقط، ولكن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وقد بيَّنا من خلال الدراسة أنه في ظل الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الدولية وضخامة حجم المشكلات، يبقى حل هذه المشكلات غير وارد على مستوى الدولة الواحدة، وأن البحث عن حلول حاسمة ومثمرة يجب أن يكون على مستوى إقليمي واسع، بل يحتاج الكثير من القضايا إلى مستوى معين من التعاون بين الأقاليم، للمساهمة في مواجهتها وتقديم الحلول المناسبة لها، بشكل يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

وتظهر هنا أهمية استراتيجية المتوسط من قبل الاتحاد الأوربي، إدراكاً منه أن المخاطر التي تهدد أمن أوربا الداخلي، لا يمكن مواجهتها إلا بالتعاون مع الدول والأقاليم الأخرى المجاورة في هذه المنطقة من العالم. فأوربا - التي تريد أن تحافظ على أمنها الداخلي وترغب في أن تتحول إلى قوة عالمية مؤثرة - تقدر بأن الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وكذلك الشرق الأوسط، مناطق ذات أهمية حيوية قصوى بالنسبة إليها، من حيث الأمن والاستقرار وحتى الرخاء الاقتصادي. وكذلك فإن للدول العربية أيضاً أهدافاً لا تقل أهمية عن الأهداف التي تسعى أوربا إلى تحقيقها من خلال الشراكة الأوربية ـ المتوسطية.

ويتطلب تحقيق الأهداف المشتركة لأطراف الشراكة الإرادة السياسية الحاسمة التي تجسد إرادة الفعل بين الدول والجماعات الإقليمية، كما يتطلب المناخ المناسب، وإيجاد إطار صالح للعمل في صيغة مناسبة. فإذا كان إعلان برشلونة – بالرغم من الملاحظات التي أبديت عليه – يضع أسساً لشراكة مستقبلية بين أوربا ودول حوض المتوسط، من شأنها أن تدعو إلى السلام والاستقرار لجميع الشركاء، فإن المسافات تبقى كبيرة بين المبادىء والأهداف من جهة، وبين إعلانات النوايا ومتطلبات السياسة العملية التي تترجمها إلى حقائق على أرض الواقع من جهة ثانية؛ وهذه المسافات محفوفة بالمخاطر والصعوبات.

ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض الملاحظات على موضوع الشراكة، ومن أهمها :

1. لقد جاء موضوع الشراكة بمبادرة أوربية وبتحضير من دول الاتحاد الأوربي كمجموعة مكونة من خمس عشرة دولة، ضمن إطار مؤسسي، في الوقت الذي غاب فيه التنسيق المسبق بين الدول العربية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة بينهم.
2. يلاحظ تغييب بعض الأطراف العربية عن المشاركة في الحوار، وكذلك عدم ممارسة أي دور فعال من خلال جامعة الدول العربية؛ مما يعني غياب المؤسسة العربية في هذا الحوار المتوسطي بشكل واضح.

وفي ضوء هذه المعطيات، لا بد من التأكيد على أن الصيغة التي يجب أن يتطور فيها الحوار السياسي الأوربي ـ المتوسطي، هي الصيغة التي تقوم فعلاً على التعاون بين الأقاليم، مع احترام خصوصية كل إقليم. وهي

الآلية التي تقيم التعاون بين المنطقتين باعتبار كل منهما وحدة واحدة؛ فهناك طرف عربي، وآخر أوربي، وهذه الصيغة المرغوب فيها هي القادرة على تعزيز العلاقات بين الدول والأقاليم، لكي تتعاون من أجل تحقيق التكامل في عالم الاعتماد المتبادل، ولن يكون أي شكل من أشكال التعاون مجدياً إلا إذا استطاع التكيف مع التطورات والمتغيرات الجديدة، ومراعاة احترام طموحات جميع الأطراف المعنية.

وأما بالنسبة إلى الدول العربية، فهناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في جعل موضوع المشاركة مثمراً وغير مخيب للآمال التي يعقدها العرب على هذه الشراكة، وأبرزها:

1. ضرورة التنسيق العربي المسبق حتى تتكون رؤية عربية واضحة، تمكن الطرف العربي من كسب موقع الشريك الحقيقي، وخاصة في ظل عدم التكافؤ مع الطرف الأوربي، وبشكل يمكن العرب من المساهمة في الشراكة مما يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع.

2. تتعين مشاركة جميع الدول العربية في هذا الحوار؛ إذ إن بعضها متوسطي، وبعضها الآخر غير متوسطي، بقصد تدعيم مركز الدول العربية في الشراكة، وخاصة في المجال الاقتصادي والقدرة على تمويل المشاريع التي تساهم في المنطقة الحرة المتوقع إقامتها في المستقبل.

3. تعزيز العمل العربي المشترك، بغية البحث عن آليات جديدة تحقق له النجاح، وكذلك ضرورة سعي المؤسسات العربية المختلفة إلى إعادة تقييم أساليب عملها، حتى تتمكن من الارتقاء إلى مستويات تمكنها من الوقوف كشريك متكافئ مع الطرف الأوربي.

4. العمل على بناء التضامن العربي والارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي الجاد؛ حيث غدت مسألة التنسيق والتكامل والتعاون العربي مسألة مصيرية وحيوية، ولن يستطيع العرب تحقيق أي من أهداف الشراكة إذا لم ينجحوا في التصدي لموضوع العمل العربي المشترك، والارتقاء به إلى مستوى المؤسسات الفاعلة والقادرة على مواجهة التجمعات الاقتصادية والسياسية الأخرى.

5. عدم اعتبار أي صيغة للتعاون الإقليمي بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار والأقاليم الأخرى بديلاً عن الإقليم العربي - كإقليم ذي خصوصية وهوية جماعية يجب الحفاظ عليها - وبالتالي لا يجوز انحلالها أمام أشكال التعاون الجديدة.

6. تعتبر تعبئة الطرف الأوربي وتحفيزه من أجل المساهمة الفاعلة والمؤثرة في عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي أمراً ضرورياً، وذلك على أساس قرارت الأمم المتحدة والشرعية الدولية في هذا المجال.

7. تبرز ضرورة إقناع الطرف الأوربي بتوسيع مجالات الاهتمام المشترك، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع نقل التقنية والتعاون الاقتصادي.

وأخيراً إذا كانت العلاقات الدولية عبارة عن مصالح تتنافس الدول والجماعات الإقليمية للدفاع عنها، فإن لنا أن نتساءل عن مدى قدرة الجانب العربي على استغلال التنافس الأمريكي-الأوربي في منطقتنا، بشكل يحقق مكتسبات سياسية واقتصادية من خلال استثمار الورقة الأوربية.

الهوامش

1. انظر في ذلك:
- ثناء فؤاد عبدالله، «مستقبل الوحدة الأوربية وأزمة الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد 106، تشرين الأول/ أكتوبر 1991.
- عبد المنعم سعيد وآخرون، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، آب/ أغسطس 1990.
- وليد محمود عبد الناصر، «أوربا 1992 وتأثيراتها المحتملة على الأطراف الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد 99، كانون الثاني/ يناير 1990.
- محمد خالد الأزعر، «الجماعة الأوربية: قراءة في المعوقات السياسية للوحدة»، **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان 10/ 11، ربيع/ صيف 1993.

2. John L. Goddis, "The Evolution of Reconnaissance Satellite Regime". In Alexander George (ed.) *U. S. Soviet Security Cooperation*. (New York, Oxford University Press. 1988), p. 235.
3. عبد المنعم سعيد، «أوربا 1992 وتأثيراتها الاقتصادية والتكنولوجية على العالم العربي»، **الفكر العربي**، العدد 66، تشرين الأول/ كانون الأول 1991، ص 111.
4. نادية محمود مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 12.
5. علي الدين هلال، ندوة "العرب وأوربا عام 1992"، **الباحث العربي**، العدد 20، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 1989، ص 24 - 25.
6. انظر: أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، آذار/ مارس 1992.
7. Tareq Ismael, "Introduction". In Tareq Ismael, (ed.) *The Middle East In World Politics*, (Syracuse NY, Syracuse University Press, 1974), pp. 2-17.

8. Michael Sullivan, "The realities of the present system." In Ray Maghroori and Bennett Ramberg, *Globalism versus Realism: International Relations, Third Debate*. (Boulder CO, Westview press, 1982), pp. 197-216.
9. R. G. Barry Jones and Peter Willets, (eds.) *Interdependence on Trial* (London, Frances Pinter Publishers, 1984).
10. David Mitrany, *A working peace system* (Chicago IL, Quadrangle Books, 1966).
11. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye. "International Interdependence and Integration." In Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, (eds.) *The Handbook of Political Science: International Politics*, (Reading MA, Addison-Wesley Pub. Co. 1975), pp. 367-368.
12. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence. World Politics in Transition* (Boston MA, Little, Brown, 1977), pp. 24-25.
13. ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 11.
14. Ronald J. Yalem, *Regionalism and World Order* (Washington DC, Public Affairs Press, 1965).
15. Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions, a Comparative Approach* (Englewood Cliffs NJ, Prentice-Hall, 1970), pp. 7-8.
16. جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص 16.
17. عبد المنعم سعيد، «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد»، **السياسة الدولية**، العدد 122، تشرين الأول/ أكتوبر 1995، ص 60.
18. المرجع نفسه، ص 60.

19. ناصيف يوسف حتي، «العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش)». **المستقبل العربي**، العدد 200، تشرين الأول/ أكتوبر 1995، ص 10.

20. زكريا محمد عبد الله، «التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي». **السياسة الدولية**، العدد 127، كانون الثاني/ يناير 1997، ص 194.

21. حسن أبو طالب، «نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم»، **السياسة الدولية**، العدد 118، تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 64.

22. المرجع نفسه، ص 68.

23. روبرتو اليبوني، «البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص»، **السياسة الدولية**، العدد 118، تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 68.

24. محمد سيد أحمد، «التنابذ والتكامل حول حوض البحر الأبيض المتوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 124، نيسان/ إبريل 1996، ص 90.

25. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization? The debate," *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3, (Summer 1993), p. 22.

26. عرفان عبد الحميد فتاح (ترجمة وتقديم)، «صراع الحضارات»، **الندوة**، المجلد السادس، العدد الأول، كانون الثاني/ يناير 1995، ص 16-17.

27. عبد المنعم سعيد، **الحوار العربي-الأوربي: دراسة للنهج الأوربي إزاء الحوار**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (16)، القاهرة، أيلول/ سبتمبر 1977، ص 49.

28. عدنان العمد، «لا حوار بدون الفلسطينيين»، **السياسة الدولية**، العدد 37، تموز/ يوليو 1974، ص 61.

29. نبيه الأصفهاني، «الموقف الأوربي من مؤتمر السلام الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 90، تشرين الأول/ أكتوبر 1987، ص 92-94.

30. نازلي معوض أحمد، «سياسات الجماعة الأوربية تجاه العالم الثالث في الثمانينيات»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 36، نيسان/ إبريل 1991، ص 84.

31. عبد المنعم سعيد، **الحوار العربي-الأوربي**، مرجع سابق، ص 65-66.
32. إبراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الأوربية والصراع العربي-الإسرائيلي 1970-1985»، **السياسة الدولية**، العدد 83، كانون الثاني/ يناير 1986، ص 21.
33. سامي منصور، **الحوار العربي-الأوربي: بحث عن بداية جديدة**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1984، ص 18-9.
34. أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي-الأوربي**، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 1977، ص 174.
35. Bichara Khader, "The Euro-Arab Dialouge 1972-1992, Twenty Years of Multilateral Diplomacy", *Journal of Arab Affairs*, Vol. 12, No. 1, (Spring 1993), p. 6.
36. Ibid, P 6.
37. حامد ربيع، **التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي-الأوربي**، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 1979، ص 14.
38. عماد جاد، «أوربا 1992 والعالم العربي سياسياً وعسكرياً»، **السياسة الدولية**، العدد 99، كانون الثاني/ يناير 1990، ص 138.
39. Evan Luard, "A European Foreign Policy", *International Affairs*, Vol. 62, No. 1, (Winter 1986), pp. 373-375.
40. Khader, op. cit. p. 15.
41. أسامة الغزالي حرب، «الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الأوربية» في: حامد ربيع (مشرف)، **المضمون السياسي للحوار العربي-الأوربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1979، ص 266.
42. إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص 52-54.
43. نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص 139.
44. نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، 87.
45. Khader, op. cit, p. 30-31.

46. محمود خليل، «العلاقات العربية الأوربية في ضوء المتغيرات الدولية»، **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان 10/ 11 ربيع ـ صيف 1993، ص 166 ـ 168.
47. ودودة بدران، «العرب والجماعة الأوربية»، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العددان 1 / 2، شتاء/ ربيع 1993، ص 44.
48. **الأهرام**، 21/ 11/ 1991.
49. **الأهرام**، 7/ 10/ 1991.
50. ناصيف يوسف حتي، «مستقبل العلاقات العربية ـ الأوربية، بين الشرق أوسطية والمتوسطية»، **المستقبل العربي**، العدد 205، آذار/ مارس 1996، ص 101.
51. انظر ما يلي:
- ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 88 – 90.
- Khader, op. cit., p 34.
52. Gary Miller, "An Integrated Communities Approach", *Journal of Arab Affairs*. Vol. 12, No. 1, (Spring 1993), p. 62.
53. محمد حسنين هيكل، ندوة «العرب وأوربا في العام 1992»، القاهرة 4 ـ 5 نيسان/ إبريل 1989، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 30، تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ص 274.
54. هيثم الكيلاني، «الشركة الأوربية/ المتوسطية: تحليل نتائج مؤتمر برشلونة»، **شؤون الأوسط**، العدد 49، شباط/ فبراير 1996، ص 79.
55. ناصيف يوسف حتي، «مستقبل العلاقات العربية الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية»، مرجع سابق، ص 96.
56. ناظم الجاسور، «التصور الأوربي لأمن البحر المتوسط»، **دراسات عربية**، العددان 11/ 12، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 5 ـ 6.
57. علاء سالم، «السوق الدولية لتجارة السلاح»، **السياسة الدولية**، العدد 121، تموز/ يوليو 1995، ص 193 ـ 195.
58. وجيه كوثراني، «العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية»، (ندوة) بيروت 21 حزيران/ يونيو 1996، **الكلمة**، العدد 12، صيف 1996، ص 143.
59. طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص 12 ـ 15.

60. حسين مؤنس، **مصر ورسالتها: دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود**، مطابع دار الشعب، القاهرة، 1976، ص 23-100.
61. سليمان حزين، **مستقبل الثقافة في مصر العربية**، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص 12-16.
62. جمال حمدان، **شخصية مصر، دراسة عبقرية المكان**، عالم الكتب، القاهرة، الجزء الرابع 1984، ص 444.
63. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص 138-140.
64. انظر في ذلك:
- وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص 143.
- علي أومليل، «أوربا وجنوب المتوسط»، **نشرة المنتدى**، العدد 113، 1995، ص 3.
65. سمير أمين، «شروط الاستقلالية في منطقة البحر المتوسط» في سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوربا)**، ترجمة ظريف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 13-36.
66. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 75-76.
67. محمود عبد الفضيل، «مصر والعرب و«الخيار المتوسطي» الفرص والمحاذير»، **السياسة الدولية**، العدد 124، نيسان/ إبريل 1996، ص 122.
68. مفيد شهاب، «نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوربية المتوسطية». ورقة قدمت في ندوة «ما بعد برشلونة» التي عقدت في القاهرة 1-2 أيلول/ سبتمبر 1996، **شؤون عربية**، العدد 88، كانون الأول/ ديسمبر 1996 ص 175.
69. محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 89-90.
70. «العالم العربي وأوربا الاتصال والانفصال»، **نشرة المنتدى**، العدد 67، تشرين الأول/ أكتوبر 1993، ص 10.
71. الشاذلي العياري، «من أجل مشروع عربي-أوربي متوسطي جديد»، **شؤون عربية**، العدد 74، حزيران/ يونيو 1994، ص 21-26.

72. طه المجذوب، «الأمن الأوربي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية»، **السياسة الدولية**، العدد 124، نيسان/ إبريل 1996، ص 98.
73. المرجع نفسه، ص 96.
74. ناصيف يوسف حتي، «مستقبل العلاقات العربية-الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية»، مرجع سابق، ص 98.
75. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة: الثابت والمتغير»، **شؤون عربية**، العدد 87 أيلول/ سبتمبر 1996، ص 23-24.
76. المرجع نفسه، ص 26.
77. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 82.
78. المرجع نفسه، ص 83.
79. ناصيف يوسف حتي، «مستقبل العلاقات العربية-الأوربية»، مرجع سابق، ص 99.
80. أحمد عزم، «أوربا والعرب، في الملف السياسي -العلاقات العربية-الأوربية والدور الأوربي في عملية السلام»، صحيفة **الدستور** الأردنية، عمان، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 3.
81. ناصيف يوسف حتي، «مستقبل العلاقات العربية-الأوربية»، مرجع سابق، ص 103.
82. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 81.
83. عبد الملك عودة، **دوائر السياسة الخارجية المصرية**، الأهرام، 19/ 12/ 1995.
84. جميل مطر، «وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط»، **الحياة**، 10/ 12/ 1995.
85. لطفي الخولي، **عرب، نعم وشرق أوسطيون أيضاً**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1994، ص 105 وما بعدها.
86. بهجت قرني، ندوة «مستقبل العلاقات العربية-الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية»، **المستقبل العربي**، العدد 205، آذار/ مارس 1996، ص105.

87 . أحمد عصمت عبد المجيد. «ما بعد برشلونة» (ندوة). **شؤون عربية**، العدد 88، كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 172 ـ 173.

88 . بشارة خذر، «الشراكة الأوروبية المتوسطية»، **دراسات دولية**، العدد 57، كانون الأول/ ديسمبر 1995، ص 36.

89 . وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص 145 ـ 146.

نبذة عن المؤلف

الدكتور/عبدالفتاح الرشدان. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 1989 من جامعة شمال تكساس (دنتون - تكساس) بالولايات المتحدة الأمريكية. يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة (الأردن)، وكان قد تولى رئاسة القسم المذكور خلال عامي 1994 ـ 1995. شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات المتخصصة، وله أبحاث منشورة منها:

- النظام الشرق أوسطي الجديد: الفكرة والمخاطر، قراءات سياسية 1995.
- مسيرة الدبلوماسية الأردنية وتحدياتها عام 1989، دراسات، 1995.
- الحرب الأهلية في لبنان: الأسباب والتصورات، المؤرخ العربي، 1995.
- التطور الديمقراطي في الأردن 1952 ـ 1989، قراءات سياسية، 1994.
- حقوق الإنسان في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل، أبحاث اليرموك، 1994.
- السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من ريجان إلى بوش، أبحاث اليرموك، 1994.

صدر عن سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996
12 -	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

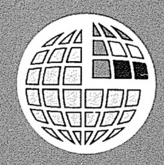
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش، ما يلي :

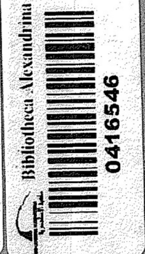
الكتـــب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي

ص.ب. ٤٥٦٧، أبو ظبي، إ.ع.م: هاتف ٧٢٢٧٧٦ - ٩٧١٢: فاكس ٧٦٩٩٤٤ - ٩٧١٢: تلكس ٢٢٢٩١ UAECSS EM ;mail: root@ecssr.edu